A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/46/PV.16
23 October 1992

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة السابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد غانيف (بلغاريا)

خطاب فخامة السيد غييرمو اندارا غاليماني ، رئيس جمهورية بنما

المناقشة العامة [٩] (تابع)

بيان كل من :

السيد زلينكو (أوكرانيا)
السيد آل خليفة (البحرين)
السيد كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)
السيد خالقنازارزودا (طاجيكستان)
السيد لونا (بيرو)

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

92-61259 ٢٣٠٤ض(٩٢)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠ .

خطاب فخامة السيد غييرمو اندارا غاليماني ، رئيس جمهورية بنما

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية أولا الى خطاب لرئيس جمهورية بنما .

اصطحب السيد غييرمو اندارا غاليماني ، رئيس جمهورية بنما ، الى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة أتشرف بأن أرحب في الامم المتحدة برئيس جمهورية بنما ، فخامة السيد غييرمو اندارا غاليماني وأدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة .

الرئيس اندارا غاليماني (بنما) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إنه لشرف عظيم لي أن أتحدث ثانية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة . وأود باسم شعب وحكومة جمهورية بنما ، أن أتقدم بالتهاني القلبية الى السفير ستويان غانيف ، رئيس الجمعية العامة ، الذي كان انتخابه اعترافا بسجله وخصاله الشخصية ، واختيارا حكيما من جانب الجمعية العامة .

قبل أن أواصل كلمتي ، أود أن أعرب عن سعادة بلدي لانتخاب السيد بطرس بطرس غالي ، أمينا عاما ، وللعمل الرائع الذي أنجزه خلال الشهور القليلة التي قضاها في منصبه الحساس . إننا متأكدون أنه سيتحقق ، تحت قيادته ، توافق الآراء الضروري لتنفيذ اجراءات ملموسة تعزز الاستقرار السياسي والاقتصادي والتنمية الاجتماعية والانسانية ، وتعيد المصداقية الى المبادئ التي قامت عليها هذه المنظمة . واليوم ، في ضوء التغيرات الايجابية التي حصلت في العالم - وهي التغيرات التي أطلق عليها اسم النظام الجديد - تكتسي هذه المبادئ صلاحية فريدة . وبكل تأكيد فإننا نؤيد "خطته للسلام" .

ومما لا شك فيه أن نهاية الحرب الباردة توفر للعالم فرصا جديدة وعظيمة لتكريس الجهود والموارد الاضافية لانشطة بلداننا الاجتماعية والاقتصادية بدلا من شن

الحروب . إننا نلاحظ بارتياح التقدم الذي أحرز في أجزاء مختلفة من العالم من خلال الجهود المشتركة لتعزيز السلم والأمن والتعاون .

إن تجربة شعب وجمهورية السلفادور تشكل ، بالنسبة لبقية البشرية ، مثالا يحتذى لتسوية النزاعات بالوسائل السلمية . فبتوقيع اتفاق سلام في هذا البلد وضعت نهاية لاعوام اثنى عشر كئيبة من الصراع وسفك الدماء والاحزان والمعانات لالاف السلفادوريين . وهذا ما حدا ببلدي - شأنه شأن بقية المجتمع الدولي الى الالتزام بتقديم المساعدة الى شعب السلفادور في توطيد السلم الذي هو عنصر لا غنى عنه لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في ذلك البلد الشقيق .

وبنفس الروح فإن إنهاء النزاع الطويل الأمد بين هندوراس والسلفادور إثر قبول قرار محكمة العدل الدولية قد جاء ليسجل نهاية مرحلة وبداية مرحلة أخرى تتسم بالتفاهم والصداقة بين البلدين . وحكومتي ترحب بهذا الاستعداد المتجدد لتسوية النزاعات بالوسائل السلمية .

في تلك المناطق التي لا تزال للأسف تشن فيها الحروب ، ينبغي اتخاذ اجراء ما لا لمكافحة ويلات الحرب فحسب بل أيضا لمكافحة أسبابها . وتؤيد بنما الالية الهادفة الى قيام قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بعمل وقائي في مناطق العداوات ، وتؤيد خاصة تنفيذ الاقتراحات التي طرحها الأمين العام بأن الدبلوماسية الوقائية وبرنامج السلم .

وفيما يتعلق بنزع السلاح على الصعيد الاقليمي ، تلتزم بنما ، بموجب معاهدة تلاتيلولكو وتعديلاتها المقترحة الاخيرة ، وبوصفها موقّعة على اعلان أياكوتشو ، بالتعاون في الجهود الرامية الى تحقيق هذا الهدف ، وفي الجهود الرامية الى حظر الاسلحة النووية وازالة الاسلحة التقليدية من أمريكا اللاتينية . إن بلدنا مراعاة لمفاهيم السلم والاستقرار ، قد ألغى الجيش حقا وفعلا ، وهو بصدد ادخال اصلاحات دستورية تحول دون اعادة تشكيل أي منظمة عسكرية في بنما . وإذا فازت هذه الخطة

بتأييد شعب بنما في الاستفتاء الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر القادم ، فإننا سنكون نحن وكوستاريكا ، بلدين أمريكيين يُحظر فيهما بحكم الدستور والقوانين وجود أي جيش . وبهذا نكون قد قضينا على احتمال اعادة قيام نظم عسكرية ، بما تثيره من ذكريات مؤسفة ، وهي نظم ألحقت قدرا كبيرا من الضرر ببنما على مدى تاريخها .

إننا نؤيد ، على الصعيدين المحلي والدولي ، تحويل الموارد التي كانت تخصص حتى الآن للأنشطة العسكرية الى الجهود الرامية الى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب وحماية البيئة . وإذا كانت الدول العظمى والقوية في هذا العالم قد تفهمت الحاجة الى تخفيض الانفاق العسكري ، فإنه يجدر بالبلدان الصغيرة ، من باب أولى ، أن تدرك أن حروبنا يجب أن تكون حروبا ضد الفقر والجهل .

ما من شك أن مؤتمر ريو قد سجل بداية مرحلة جديدة لشكل جديد من التنمية للعالم وسكانه . فعلينا أن نوفق بين الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والايكولوجية . إن مفهومي التنمية المستدامة والتكامل عنصران أساسيان في بناء مستقبل عالمنا على نحو يتجاوز حدود ومصالح فرادى الدول . ولكن ، في نفس الوقت ، ينبغي أن يكون توزيع ثمار هذه التنمية موضوعا هاما على جدول أعمالنا .

إن بنما تقبل التحدي المتمثل في ضرورة تحويل أنماط التنمية والمواقف الى وجهة تتلاقى مع البيئة الطبيعية . وفي هذا الصدد ، فإننا بحاجة الى تعاون صميمي من المجتمع الدولي للحفاظ على التراث البيولوجي الذي وهبناه . إنني أكرر الاعراب عن حاجتنا لانشاء صندوق خاص يقدم للبلدان النامية موارد جديدة واضافية تمكنها من تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة . وفي نفس الوقت ، من الضروري بذل جهود مشتركة للجمع بين الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية في جهد لتحقيق هذه الغايات . ولذا ينبغي أن ننظر الى نتائج مؤتمر ريو بوصفها فرصة عظيمة للتعهد ببذل الجهود والموارد على جميع المستويات ، ولوضع وتنفيذ استراتيجيات انمائية وطنية على أساس جدول أعمال القرن ٢١ .

وفي بياني الاول الذي ألقيته منذ عامين أمام هذا المحفل ، أشرت على وجه محدد الى تأييدنا لضم جمهورية كوريا الى الامم المتحدة ، وهو أمر رأينا انه يتسق والمناخ السائد بعد انتهاء الحرب الباردة . ويسعدنا أن هذا القرار قد اتخذ قبل عام مضى . واليوم ، وبنفس هذه الروح ، ينبغي أن نولي الاهتمام اللازم الى مسألة عدم وجود جمهورية الصين في هذه المنظمة ، وأن ننظر أيضا في ما لذلك من أثر على الدور الذي تضطلع به منظمتنا في تحقيق التعاون والتنسيق العالميين . وينبغي لنا أن نعترف بالتنمية الاقتصادية الهائلة لهذا البلد ، وبالتقدم الذي أحرز في مجال الديمقراطية في جمهورية الصين . ويمكن لهذه العوامل أن تسهم في حل العديد من المشاكل التي تواجه هذه المنظمة .

ولهذا السبب ندعو الدول الاعضاء الى أن تبدأ دراسة جادة لهذا الموضوع بروح من السلم والتعاون ، وهي الروح التي سادت في الآونة الاخيرة .

وفي مجال حقوق الانسان ، لاحظنا بعين الرضا القرار الخاص بعقد مؤتمر قمة عالمي بشأن التنمية الاجتماعية والاعمال التحضيرية الخاصة بالمؤتمر العالمي المعني بحقوق الانسان . ومن المهم أن تقوم منظومة الامم المتحدة بدور رائد في هذين المجالين وأن تواجه ، على سبيل الاولوية ، المشاكل الاجتماعية التي تعترض تحسين الاوضاع المعيشية للمعوزين في مجتمعاتنا .

وكما قلت منذ عام مضى ، فإن بنما قد وضعت عددا من برامج التنمية الاجتماعية للسنوات الخمس القادمة . ويسعدني حقا أن أقول اليوم أن برنامج الامم المتحدة الانمائي قد أسهم على نحو فعال في هذه الجهود الوطنية الرامية الى التصدي على سبيل الاولية لمجالات الفقر المدقع في بلدنا . وبفضل هذا التعاون أحرزنا تقدما ملحوظا . ورغم ذلك ينبغي لي أن أعلم بأنه لا يزال أمامنا شوط كبير ينبغي أن نقطعه .

ان بلدي كجزء من برزخ أمريكا الوسطى ، يواصل بذل الجهود لارساء الاساس لالتزامات تعود بالفائدة علينا نحن الاعضاء الستة . وبغية تحقيق هذا الهدف ، قام رؤساء دول أمريكا الوسطى في مؤتمر القمة الثاني عشر المعقود في حزيران/يونيو في

مانفوا بنيكاراغوا بوضع جدول أعمال للتنفيذ . والغرض من جدول الاعمال هذا هو أن نترك للاجيال المقبلة ببلداننا أوضاعا أفضل للنهوض بالمؤسسات الديمقراطية ، وتعزيز التكامل ، وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ونود أن نستغل على نحو كامل هذه الحقبة الجديدة التي تشهدها منطقتنا ، حيث إننا نرى أنها تمثل فرصة تاريخية لتعزيز فكرة أمريكا الوسطى الموحدة القادرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين .

ولهذه الاسباب ، قرر رؤساء دول أمريكا الوسطى أن يجري التأكيد في مؤتمر القمة الثالث عشر ، الذي نفخر بأنه سوف يعقد للمرة الاولى في بنما في كانون الاول/ديسمبر المقبل ، على القطاع الزراعي الذي يمثل الدعامة التي تقوم عليها إقتصاداتنا ، ويعد المصدر الاول للعمالة في المنطقة .

وقد حملنا السعي الى المشاركة في أنشطة جميع المنظمات الدولية ، والتسليم بأن الحوار هو أفضل السبل لتعزيز العلاقات بين الدول ، الى اتخاذ خطوات للحصول على عضوية دائمة في الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة والى التوقيع على بروتوكول مونتريال الخاص بطبقة الاوزون .

وانتقل الآن الى اجراءات الحماية التي اتخذت داخل إطار المجموعة الاوروبية إزاء الصادرات من الموز الذي ننتجه . ونتيجة للزيارات التي قام بها عدة رؤساء دول من أمريكا الوسطى لمختلف البلدان الاوروبية ، فإننا ننظر الآن بعين التفاؤل الى ما قررته بعض هذه البلدان من معارضة قرار لجنة المجموعة الاوروبية حول هذا الموضوع . فهذا القرار يوصي بتطبيق نظام الحصص على ما تستورده المجموعة من الموز ، وهو أمر ستكون له آثار معاكسة على الالاف من فرص العمل في هذا القطاع من اقتصادنا .

وأود أن أؤكد هنا على أنه من الضروري أن يجري فهم وتشجيع توطيد الديمقراطية واقرار السلم الاجتماعي في إطار نهج حديث للعلاقات الاقتصادية . ومن المؤكد أن فرض تدابير مثل التدابير التي أشرت اليها بشأن الموز لا يتسق وهذه الحقائق الجديدة . ومن المتناقضات في زمن انفتاح التجارة في السلع والمنتجات

والخدمات أن نشهد محاولات فرض قيود على سوق الموز من خلال تطبيق سياسات حمائية عفا عليها الزمن .

وفي نفس هذا السياق ، تنظر بنما بعين التفاؤل الى مفاوضات رابطة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ، التي اختتمت في الشهر الماضي . ولقد جاءت هذه المفاوضات نتيجة "لمبادرة الأمريكتين" التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية . ويسمح هذا الاتفاق ، بأن تنضم اليه بلدان أخرى في المنطقة . ولقد تهيأ بذلك مناخ يتسم بالانصاف فيما يتعلق بالاستثمارات والأسواق ونقل التكنولوجيا .

وأود أن أؤكد أنه يمكن لاتفاق التجارة الحرة أن يصبح الآلية التي تمكننا في الأمد القصير من النهوض بخطة للتجارة الحرة داخل المنطقة ، مما يعود بالفائدة على اقتصاداتنا ، ويصبح جزءا من خطة تنافسية متوازنة .

ولا يفوتني أن أشير في هذا المحفل الى قلقنا ازاء مشكلة تجارة المخدرات . ومن المؤسف أنه بالنظر الى موقعنا الجغرافي واقتصادنا القائم على الخدمات فإن نصيبنا من هذه التجارة الضارة وغير المشروعة كان كبيرا ، ومن ثم ، فإن حكومتي تشجع ، وسوف تواصل تشجيع ، القيام بعمل جاد ينم عن الشعور بالمسؤولية لوضع حد لتجارة المخدرات ولعمليات غسل الأموال ذات الصلة بهذه الأنشطة . ولقد وقعنا على اتفاقات دولية ونحن نتفاوض حاليا على اتفاقات مماثلة أخرى ، كما أننا نقوم بعمليات داخلية ناجحة من عمليات الرقابة والكشف بغية المساهمة في تقويض أي حافز على ممارسة هذه التجارة الدنيئة قد يوجد في بلدنا .

فالمشكلة تؤثر فينا جميعا سواء كنا بلدانا منتجة أو بلدانا تستخدم للعبور أو بلدانا مستهلكة . لهذا السبب من الضروري أن نؤكد من جديد إصرارنا على محاربة هذه الانشطة وكبح جماحها فهي لا تضر فحسب بصحة مواطنينا بل تشجع كذلك العنف والارهاب اللذين يستحقان بدورهما ادانتنا البالغة .

لذا ، أود أن أغتنم هذه الفرصة لاخبر العالم أن البنياميين - قادة وشعبا - حلفاء صامدون في كل أشكال محاربة الاتجار بالمخدرات والجرائم التي تنجم عنه وتجعله نشاطا كريها إلى أبعد الحدود .

وأود ، في هذا المحفل العالمي ، أن أتكلم عن الاجراءات التي تتخذها بنما الآن للاضطلاع بادارة وتشغيل قناتنا الواصلة بين المحيطين وفقا لمعاهدة ١٩٧٧ . إذ أن ملكية القناة وادارتها المستقلة ذاتيا ستؤولان بالكامل إلى بلادنا في اليوم الاخير من هذا القرن . وريثما يتم ذلك جرى تسليم بعض التحسينات التي أدخلتها الولايات المتحدة على المنطقة الواصلة بين المحيطين إلى جمهورية بنما ، وسيصبح غيرها من التحسينات ملكا لبنما عندما تستلم القناة ذاتها . وتجرى حكومة بلادي العديد من المشاورات الداخلية بشأن هذا الموضوع ، والعمل جار في وضع الاطار القانوني لادارة هذه التحسينات والاستفادة منها . وهذا التزام يتعهد به البنياميون لبقية العالم .

وفضلا عن ذلك ، فإننا مع الولايات المتحدة - شريكتنا في القناة - أعضاء في عدد من اللجان ، الوطنية والثنائية ، التي تتولى الإعداد لنقل الادارة في الموعد المحدد . وأخيرا ، فإنه تجري الآن في لجنة أخرى مشكلة من بنما والولايات المتحدة واليابان دراسة للبدائل الممكنة لقناة بنما ، من أجل تبين أفضل سبيل لضمان استمرار القدرة التنافسية لطريقنا الموصل بين المحيطين في القرن المقبل .

إن العقد الاخير من هذا القرن يشهد بنما وهي تبني مستقبلها بتفاؤل . فنحن نعزز نظامنا الديمقراطي والمؤسسات التي تشكل قاعدته . ونحن نستعد فيما نستعد له لعملية انتخابية مثالية في عام ١٩٩٤ ، تكفل بدورها تجديد السلطة تماشيا مع الارادة الشعبية المعرب عنها صراحة . إننا نستفيد من الانتعاش الملحوظ لاقتصادنا الذي سيعود

بالنفع على تنميتنا الاجتماعية . ونحن ، بشعور قوي بالمسؤولية ، نعد أنفسنا لادارة قناتنا اعتبارا من اليوم الاخير من هذا القرن . إننا نعيش في حرية وفي سلم مع جيراننا . وبنما اليوم لها مستقبل وهو مستقبل واعد .

هذه السياسات والمبادئ تقود سلوكنا في الداخل وتشكل خطوطا إرشادية لسلوكنا على الصعيد الدولي . لهذا تؤيد كل أعمال الامم المتحدة ومبادراتها التي تتسق مع مبادئنا ومصالحنا .

وفي هذا المحفل العالمي ، أحث كل البلدان على النهوض بالسلم وتدعيمه ، وتعزيز التنمية وألنمو المنصفين ، وضمان الديمقراطية والعدالة لأن هذه الامور هي التي ستساعدنا على أن نعيش سويا في عالم أفضل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ، باسم الجمعية العامة ، أن أتقدم بالشكر إلى رئيس جمهورية بنما على البيان الذي أدلى به توا .

اصطحب السيد غييرمو اندارا غاليماني ، رئيس جمهورية بنما الى خارج قاعة الجمعية العامة

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد زلينكو (أوكرانيا) (تكلم بالاوكرانية ؛ والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : أود أن أتقدم إليكم - سيدي - بخالص التهاني على انتخابكم بالاجماع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين . وأنه لمما يسعدني سعادة خاصة أن أرى في هذا المنصب الرفيع ممثل بلغاريا ، وهو بلد تربطه باوكرانيا قرابة جغرافية وعرقية ، وأواصر تعاون وصداقة ، وعلاقات حسن جوار ترجع إلى قرون .

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لاشيد بسلفكم السيد الشهابي الذي بذل جهودا لا تكل لتعزيز دور الجمعية العامة .

إننا نقدر غاية التقدير ما قدمه السيد بيريز دي كوييار ، الامين العام السابق ، من إسهام في تنفيذ التحولات الجذرية في الامم المتحدة . وقد بدأ خلفه السيد بطرس بطرس غالي السير في طريق تعميق الاصلاحات ، بعزم وطيد على تعزيز دور المنظمة وهيبتها ، استجابة لاحتياجات عصرنا . ونحن من جانبنا سنؤيد هذه الجهود بكل وسيلة ممكنة .

إن الدورة الحالية للجمعية العامة تنعقد إبان فترة تحولات عميقة وتاريخية بمعنى الكلمة على كوكبنا ، وهي تحولات تُدخل في تشكيل النظام العالمي الجديد إمكانات الدول الجديدة التي قامت على أنقاض آخر امبراطورية في تاريخ البشرية .

إن تفسخ النظام الشمولي المفلس بما أسفر عنه من زيادة في عضوية الامم المتحدة هي أضخم زيادة من نوعها في السنوات الاخيرة يفسح الطريق لانتصار الحرية والديمقراطية الحقيقيين في مناطق شاسعة من أوروبا وآسيا ، ولإعمال حق الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، كما يفسح الطريق لجعل حقوق الانسان محورا لسياسات العديد من الدول البازغة حديثا .

لقد أظهر شعب اوكرانيا عبر القرون رغبته الراسخة في الاستقلال ، وتطلعه إلى تحقيق نهضة اقتصادية وسياسية ووطنية . وقد ظل نضال اوكرانيا من أجل الحرية يخمد لمئات السنين إما بالفتات من الترضيات الهزيلة أو باستخدام العنف والقمع . لكن اليوم وللمرة الاولى ، شرع شعبنا في مسيرته على الطريق المفضي إلى معبد الاستقلال ولن يتمكن أحد من جعله يحيد عن هذه المسيرة التاريخية .

وفي شهر آب/أغسطس الماضي احتفلنا رسميا بالذكرى السنوية الاولى لحصولنا على الاستقلال . وقد تم الاحتفال بهذا الحدث المحوري في حياة شعبنا باعتباره انتصارا للديمقراطية والحرية . ونحن نواجه اليوم مهمة ذات أبعاد كبيرة ، ألا وهي بناء أوكرانيا الديمقراطية المحكومة بسيادة القانون ، واسترداد عافية شعبنا وطاقاته الفكرية ، لكي نكون جديرين بالانتساب إلى أجدادنا الذين ضحوا بحياتهم في النضال من أجل الاستقلال .

إن الرياح الجديدة للتغيير تجعل من الضروري أن تكون لنا نظرة جديدة تجاه ميثاق الامم المتحدة ، وأن نطلق بشكل كامل إمكاناته المبدعة والهائلة من أجل تخليص العلاقات الدولية من عبء الشك والعداء وتجدد العنف . وأقصر طريق يوصل إلى تحقيق هذا الهدف هو طريق العلاقات الدولية التي تقوم على المنطق السليم ، واحترام حرية الاختيار بما يتمشى مع مبادئ القانون الدولي الراسخة منذ قرون عديدة ، والمفهومة بشكل واضح والمعترف بها على نطاق واسع وبشكل متسق والمطبقة تطبيقا ثابتا .

وفي تاريخ مبكر يعود إلى القرن السابع عشر ، لاحظ العالم الديني والفيلسوف الاسباني الشهير فرانسيسكو سواريز أنه على الرغم من أن الدول لا يجمعها كيان سياسي واحد فإن عليها أن تساعد بعضها البعض ، وأن تصون السلم والقانون وتدافع عنهما ، لأن ذلك أمر حتمي لمنفعة البشرية جمعاء . والدولة التي تنتهك القانون وتتجاهل الاتفاقات الدولية إنما تقوض بذلك الاسس التي ستقوم عليها طمانينتها في المستقبل .

وقد نادى بنفس هذه الافكار الفلسفية والحيوية هر يهودي سكوفورودا ، وهو فيلسوف وكاتب ومفكر أوكراني من القرن الثامن عشر ، وكان ينادي بالطهارة في النظام العام ويدعو إلى الإيمان بالانتصار الحتمي للحقيقة والعدالة .

ونحن نعلق أهمية كبيرة على تعزيز دور الامم المتحدة في تسوية الصراعات وحسم النزاعات . وعلى الرغم من أن التهديد بوقوع مجابهة عسكرية كاملة قد انحسر فإن التطورات المأساوية في أراضي يوغوسلافيا السابقة ، وناغورني كاراباخ ، وجورجيا ، ومنطقة نهر الدنيستر ومناطق أخرى ، تنبهنا إلى أن الصراعات المحلية مشحونة بالخطر الجدي .

ونعتقد أن جهود المجتمع الدولي المشتركة يمكن أن تزيل الأسباب العميقة لهذه الصراعات ، وهي أسباب تتصل بقضايا وطنية لم تحسم ، ونداءات لا تتسم بروح المسؤولية لإعادة النظر في الحدود الحالية للدول ، ويأس اقتصادي ، وأنانية سياسية ، وطموحات بعض الدول التي تدعي أنها صاحبة رسالة وتسعى إلى إقامة مناطق لمصالحها الخاصة في بقاع معينة من العالم . ومهمة الأمم المتحدة هي إقامة هيكل للتفاعل يضمن أمن كل دولة من الدول الأعضاء .

وبوسع بلدي أن يسهم في تحقيق هذا الهدف . وفي العام الذي مضى منذ إعلان استقلالنا ، عبرت أوكرانيا الطريق الذي ينقلها من وضعها السابق كشبه دولة في إطار الاتحاد السوفياتي السابق إلى وضعها الجديد كدولة أوروبية معترف بها عالميا . وبعد أن انضم بلدنا إلى المؤسسات السياسية والانسانية والنقدية والمالية الدولية الرئيسية ، أصبح يضطلع بالمسؤولية الكاملة عن تأمين مصلحته في مجال السياسة الخارجية ورعاية مصالحه الاقتصادية الخارجية .

ونحن ، دون أن ندّعي أن لنا أي مركز خاص في العالم ، نريد أن نشغل مكانا في المجتمع الدولي جدير بشعبنا وتاريخنا وإمكاناتنا . ونحن نستطيع الاسهام بشكل بنّاء في التعاون الدولي ولدينا صادق الرغبة في ذلك .

وترحب أوكرانيا بالتغييرات التي حدثت في الهيكل السياسي والعسكري لأوروبا ، حيث نرى أن الدور الأساسي في مجال صيانة السلم والاستقرار قد تحول من الردع العسكري إلى الاليات السياسية . وقد ضمنت هذه التغييرات النجاح لعملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وإمكانية تشكيل نموذج جديد للأمن في القارة يقوم على التفاعل الوثيق بين الدول الأوروبية . وأود أن أؤكد أن التوجه صوب أوروبا أصبح من القوى الدافعة الرئيسية لسياستنا الخارجية . ونحن نعتزم أن نكشف من ديناميات علاقاتنا بالدول الأوروبية وهياكلها الاقليمية .

ونعتزم أن ننتهج تجاه الأمم المتحدة سياسة جادة وعملية موجهة إلى تحقيق نتائج ملموسة . وهذا هو السبب الذي جعل البرلمان الأوكراني يقرر إرسال فرقة عسكرية لتشارك في بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلم في أراضي يوغوسلافيا السابقة . واليوم ،

يواصل الجنود الاوكرانيون القيام بواجبهم بشرف وكرامة في هذه الاراضي التي تئن من المعاناة . وقد حظيت مهمتهم بالتأييد والاعتراف من العالم .

إن عملية انتقال العالم المعاصر إلى نظام قوامه التكامل العالمي ، وتعدد الاقطاب ، والشراكة تقتضي وضع مفهوم جديد للاستقرار الاستراتيجي يقوم على إجراء تخفيض كبير ومتوازن في ترسانات الاسلحة الحالية للهبوط بها إلى أبعاد الكفاية المعقولة للدفاع . وينبغي استكمال النتائج التي تحققت حتى الآن في الجهود الثنائية للحد من التسلح باتفاقات جديدة متعددة الاطراف توفر طبيعتها العالمية المستوى اللازم من الثقة وتزيد من الاطمئنان إلى صحة تنفيذها .

ونحن نرحب باستكمال صياغة الاتفاقية الخاصة بالحظر الكامل للاسلحة الكيميائية وتدميرها . وبالنسبة لأوكرانيا التي لا تمتلك أو تنتج أو تخزن أسلحة كيميائية على أراضيها سيكون التوقيع على تلك الاتفاقية أحد أولوياتها في ميدان نزع السلاح .

إن مسألة القضاء على كل الاسلحة النووية لها أهمية أساسية بالنسبة لنا . ونحن مقتنعون بأنه اذا قام نظام للأمن الجماعي ، حسن التكيف ، بالاستناد إلى ميثاق الامم المتحدة أمكن تجنب وقوع أي عدوان أو قمعه عند الضرورة بجهود مشتركة .

إن أوكرانيا التي عانت الكثير من الآثار الكاملة لكارثة تشرنوبل لتؤيد بتصميم أكبر الحملة الداعية إلى التخلي تماما عن التجارب النووية ، وإلى تعهد كل دولة من الدول الحائزة للاسلحة النووية بألا تكون البادئة باستعمالها .

وعندما أعلنت أوكرانيا استقلالها اختارت أن تصبح دولة غير حائزة لأي أسلحة نووية . ومن الطبيعي أن أوكرانيا ليست البلد الوحيد في العالم الذي اختار المركز غير النووي . ولكننا نتفرّد في أننا تحملنا طواعية عبء إزالة المئات من الرؤوس النووية الاستراتيجية والتكتيكية التي ورثناها من الاتحاد السوفياتي وهو اختيار له آثار مالية ضخمة .

وإذ بدأنا السير في طريق خفض وإزالة الاسلحة النووية ، فإننا نعتمد على الضمانات الدولية الصارمة في حماية أمننا القومي ضد أي تهديد محتمل أو استعمال للقوة من جانب أي دولة نووية . وأود أو أوضح أن هذه المسألة ليست بأي حال من

الاحوال من قبيل العبارات البلاغية بالنسبة لدولتنا المستقلة حديثا ، فنحن ننظر إليها في سياقنا الخاص . ومن الطبيعي أننا نعتمد على تفهم مواقفنا .

وتعتزم أوكرانيا أن تنضم في المستقبل القريب جدا إلى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . وسوف تضع كل ما لديها من محطات للقوى النووية ومواد انشطارية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

إننا نؤيد بنشاط فكرة إقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في حوض البحر الاسود . وكما هو معروف ، فإن أوكرانيا والاتحاد الروسي ، وهما الدولتان الرئيستان في البحر الاسود ، قد أعلنتا رسميا في الاتفاق الذي وقعتاه في يالتا يوم ٣ آب/أغسطس من هذا العام عن رغبتهما في انتهاج سياسة تستهدف جعل البحر الاسود منطقة خالية من الاسلحة النووية ومنطقة سلم وتعاون .

إننا نعتبر المعاهدة الخاصة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا أهم عنصر في نظام الامن الجديد في أوروبا . ودخول هذه المعاهدة حيز النفاذ سيجعل من الممكن التعجيل بعملية نزع السلاح الاوروبي ، وإزالة ما تبقى من اختلالات في القوات المسلحة ، والقضاء على عدم القابلية للتنبؤ بالوضع العسكري والاستراتيجي في القارة .

إن الاختتام الناجح للمفاوضات الخاصة بخفض أعداد الافراد العسكريين وبتنفيذ أحكام وثيقة فيينا بشأن تدابير بناء الثقة وبناء الامن يشير فرص جديدة لتعزيز الاستقرار في أوروبا . واننا نشارك غيرنا من البلدان الاوروبية في الترحيب بابرام اتفاق "السماوات المفتوحة" كخطوة هامة على طريق بناء الثقة المتبادلة في مجال الانشطة العسكرية .

إن قضايا تعزيز الاستقرار الدولي والإقليمي تكتسي أهمية خاصة ، في ظل خلفية تتمثل في حدوث تغييرات كثيرة إلى الافضل في مجال تحديد الاسلحة ونزع السلاح .

وتقدر أوكرانيا تقديرا شديدا اسهام الامم المتحدة في تسوية المنازعات في "المناطق الساخنة" على كوكبنا ومحاولاتها لاعادة السلم إلى البلقان وتطبيع الحالة في كمبوديا وقبرص وأمريكا الوسطى والجنوب الافريقي .

وتبرهن التجربة المكتسبة في هذا المجال أن أكثر الاجراءات فعالية هي الاجراءات الوقائية التي تستهدف تخفيف التوتر قبل أن يتحول إلى صراع مفتوح بين أطرافه . وينبغي أن يصبح استخدام الديبلوماسية الوقائية خاصة أساسية من خواص نشاط الامم المتحدة في الوقت الحاضر . وفي هذا الصدد ، فإننا نؤيد الافكار والمقترحات التي وردت في تقرير الامين العام المعنون "خطة للسلام" (A/47/277) .

وان تطبيع الحالة في الخليج الفارسي بمشاركة مباشرة من الامم المتحدة ييسر تكثيف الجهود الرامية إلى تسوية الصراع العربي الاسرائيلي . وتعتقد أوكرانيا أن الحوار البناء حول هذه المشكلة في الدورة الحالية للجمعية العامة يمكن أن يعزز عملية السعي إلى صياغة اتفاقات محددة التي بدأت بالفعل في مدريد .

وترحب أوكرانيا بالجهود التي تستهدف وقف أعمال العنف في جنوب أفريقيا ، وتناشد الحكومة وممثلي جميع القوى السياسية في جنوب أفريقيا مواصلة عملية التسوية بعزم وطيد .

ولدي بضع كلمات عن الموقف الاقتصادي في أوكرانيا . لقد استنفد النظام الامبريالي اقتصاد أوكرانيا تماما وأصاب آلياتنا الاقتصادية بالخلل . وقد ورثت

أوكرانيا تكنولوجيا عفا عليها الزمن وهياكل أساسية متخلفة ، وعبء ديون خارجية ، ونقص في المديرين المهرة ، ومستويات معيشية منخفضة ، وتضخم متسارع لكننا مقتنعون بأن الاستقلال وتطوير الديمقراطية والمؤسسات القانونية وتنفيذ الاصلاحات السياسية والاقتصادية البعيدة المدى أمور ستتيح لنا أن نتحمل مشاكل الانتقال إلى اقتصاد السوق دون حدوث اضطرابات اجتماعية خطيرة أثناء فترة الانتقال ، وستخلق الظروف الضرورية لادماج أوكرانيا في نظام العلاقات الاقتصادية العالمية .

ويتعين علينا ، ونحن نضطلع بهذه المهام ، أن نعتمد أساسا على قوتنا الذاتية وعلى مواهب وكد شعبنا . غير أننا في الوقت نفسه نقدر أيما تقدير الدعم الخارجي لجهودنا : في شكل استثمارات أجنبية ، وفي قيام أكثر البلدان تقدما في العالم والمنظمات الدولية بمدنا بالمساعدات المالية والاستشارية وبالخبرة .

ونحن نطالب بالقيام بعمل منسق للتغلب على عواقب كارثة تشيرنوبل التي هي مأساة لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية ، كما نطالب ببذل جهود مشتركة من جانب مختلف البلدان لحل المشكلات المعقدة المنقطعة النظير التي نجمت عن تشيرنوبل . ونأمل أن تسفر الدورة الحالية للجمعية العامة عن حلول تتناسب مع حجم هذه المأساة .

وإن مصاعبنا الاقتصادية والديون الخارجية الموروثة من الاتحاد السوفياتي وعامل تشيرنوبل أمور تجعل من المستحيل على أوكرانيا الوفاء بالتزاماتها المالية كاملة للأمم المتحدة . لكنني أود أن أوضح أن هذه المشكلة تحظى باهتمام برلمان وحكومة أوكرانيا على الدوام .

ولاتستطيع أوكرانيا في الوقت نفسه أن توافق على النهج الميكانيكي المحض المستخدم في معالجة مسألة كيفية توزيع اشتراك الاتحاد السوفياتي . ونحن نعارض بقوة القرارات التي اتخذتها في الدورة الماضية لجنة الاشتراكات التي أوصت ، خلافا للمعايير القائمة ، بزيادة اشتراك أوكرانيا للعام المقبل بما يزيد عن ٥٠ في المائة .

وسنسعى جاهدين إلى اجراء تنقيح جذري للنظام المستخدم في تقرير جدول الانصبة المقررة بحيث يصبح متفقا مع الواقع السائد اليوم ومستويات النمو وقدرة الدول الاعضاء على السداد .

ومن الطبيعي أن يكون لضغط المشاكل الاقتصادية في بلادنا تأثيره على الحالة الاجتماعية . لكن جهودنا الرامية إلى تعزيز احترام المعايير الدولية في ميدان حقوق الانسان وحماية مصالح الاقليات القومية كانت جهودا مؤثرة بحيث أدت إلى تفادي نشوب المنازعات العرقية في أوكرانيا . وفي الوقت نفسه ، فإننا نتفهم القلق الذي أُعرب عنه من فوق هذه المنصة إزاء "الممارسات التمييزية" ضد الأوكرانيين وجميع ذوى الجنسيات الاخرى من غير السكان الاصليين ، تلك الممارسات التي تتزايد حدتها في بعض الدول الجديدة التي قامت على أراضي الاتحاد السوفياتي السابق . ونتعشم أن تولي جميع الدول التي يقيم فيها أوكرانيون اهتماما واعتبارا صادقين لاحتياجات الأوكرانيين الثقافية واللغوية والدينية .

وهذا الأمل أعربت عنه بيانات الكثيرين من المشاركين في المحفل العالمي للأوكرانيين ، الذي جلب إلى كييف مؤخرا آلاف الأوكرانيين من ممثلي الشتات الأوكراني ، وهم ممن كانوا مجبرين على الحياة بعيدا عن أرض الوطن .

وفي وقت تتعرض فيه أرواح البشر للخطر ويموت فيه الناس من المجاعات في بعض أرجاء العالم ، يتعين أن تحتل مشكلة المساعدة الانسانية مكانة هامة في أنشطة الامم المتحدة وفي أجهزتها الاجتماعية والاقتصادية . وتكرس بلادنا ، بمالها من ماضي في هذا المجال ، اهتماما خاصا لهذه المشكلة .

وهناك مشكلة انسانية أخرى تتطلب اهتماما خاصا ، اذ أنها ستظل تعترض طريق تدعيم المبادئ التي تحكم العلاقات المتحضرة في الحياة الدولية مالم تجد الحل . وأنا أشير بذلك إلى مشكلة أسرى الحرب . ومع تأييدنا للخطوات التي تقوم بها القيادة الجديدة لافغانستان لارساء السلم والمصالحة في البلاد ، فإني أناشد تلك

القيادة أن تبذل أقصى مافي وسعها لايجاد ترتيب يؤدي إلى العودة غير المشروطة للمواطنين الأوكرانيين الذين لا يزالون أسرى أو مفقودين . كما نناشد في نفس الوقت جميع الدول التي تحتفظ بأسرى حرب على أراضيها بأن تطلق سراح ضحايا المنازعات المسلحة كبادرة انسانية من جانبها . ومن شأن هذا العمل أن يسهم في نجاح المؤتمر العالمي القادم المعني بحقوق الانسان .

وقد تطرقت في بياني إلى بعض القضايا التي لم تحل والتي تحول بيننا وبين التقدم . غير أننا نعتقد أنه لا توجد من هذه القضايا أي قضية يمكن أن تعوق نهضة الامم المتحدة التي هي نهضة مبعثها نهاية الحرب الباردة وما نجم عنها من تغيرات مواتية في العالم . وأستطيع أن أؤكد لجميع الحاضرين هنا في هذه القاعة أن أوكرانيا قد عقدت العزم على الاسهام في الجهود التي تبذلها الامم المتحدة ، وان هذا الاسهام سيظل عنصرا بالغ الاهمية في سياستنا الخارجية . ولسوف نبذل كل مافي وسعنا لضمان دخول المنظمة الالفية القادمة كاداة فعالة لبناء عالم أفضل .

<u>السيد آل خليفة</u> (البحرين) : اسمحوا لي في مستهل كلمتي أن أقدم لكم أصدق التهاني بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة ، وأن أحيي بلدكم الصديق بلغاريا ، راجيا لكم التوفيق والنجاح في ادارة أعمال هذه الدورة . ويسرني أن أعرب لكم عن حرصنا على التعاون معكم في خدمة أهداف منظمتنا وترسيخ مبادئها في ظل المتغيرات المتلاحقة التي يشهدها النظام الدولي الراهن ، وازدياد أهمية دور الامم المتحدة حيال القضايا العالمية .

وأغتنم هذه الفرصة لاعرب عن شكرنا لسلفكم السيد السفير سمير الشهابي . المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية الشقيقة لدى الامم المتحدة ورئيس الجمعية العامة في الدورة السادسة والاربعين الذي أدار أعمال الدورة السابقة بحكمة وكفاءة واقتدار .

ولايفوتني أن أسجل تقديري لسعادة الدكتور بطرس غالي ، الامين العام للامم المتحدة ، على ما بذله من جهود خلال الفترة القصيرة منذ توليه مهام منصبه ، سواء في تطوير الهيكل الاداري للمنظمة أو في تعزيز دورها في حفظ السلم والامن في العالم .

إن ظهور مجموعة كبيرة من الدول المستقلة وانضمامها لعضوية الامم المتحدة خلال هذا العام ما يدعو إلى الغبطة والسرور . ولعل قيام هذه الدول البالغ عددها ثلاث عشرة دولة هو أبلغ تعبير عن المشاعر القومية والطموحات الوطنية لشعوبها التي انطلقت مع طي صفحة الحرب الباردة . وإنه ليسر وفد بلادي أن يرحب بالاعضاء الجدد في منظمتنا . ونحن على ثقة من أنه ستكون لها مساهمات إيجابية في تدعيم دور الامم المتحدة وتحقيق أهدافها ومقاصدها .

تعقد هذه الدورة في وقت قل أن شهدت المنظمة العالمية نظيرا له في تاريخها . فقد عصفت رياح التغيير بأسس النظام الدولي الذي كان قائما على توازنات الحرب الباردة قرابة نصف قرن مضى ، وأطاحت بالحاجز الايديولوجي بين الشرق والغرب ، فتداعت مع انهياره استراتيجيات الردع النووي التي اعتمد عليها اقطاب النظام السياسي العالمي طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .

إن عالمنا اليوم يمر بحقبة انتقالية بين مافى تنهار دعائمه ، ومستقبل لم تشكل ملامحه بعد . فلقد أتت بوادر المستقبل محمولة على أنواء وعواصف عاتية أدت إلى سقوط جدار برلين ، وانهيار الكتلة الشرقية ، وتفكك الاتحاد السوفياتي وغير ذلك مما تشهده الساحة الدولية حتى الآن من أحداث وصراعات . ولئن جاءت ملامح النظام الدولي الجديد حادة ، وأمواج تحولاته عنيفة وعاتية ، فإن رياح التغيير لم تتمكن من اجتثاث مشكلات الحرب الباردة من جذورها ، حيث انهارت دول وظهرت على السطح نزاعات قومية وعرقية حادة ظلت كامنة لسنوات طويلة نتيجة لتوازنات نظام القطبية الثنائية . وإن رصد التغيرات التي يمر بها العالم في الوقت الراهن يوضح بجلاء تشابك خيوط الماضي والحاضر وتدافع الاحداث بخطى متسارعة لصنع توازنات صعبة ودقيقة بين الثوابت والمتغيرات من أجل تشكيل نظام دولي جديد .

إن الفجوة القائمة بين واقعية الحاضر وتكهنات المستقبل يكتنفها الغموض والقلق في هذه المرحلة التي تمثل منعطفاً تاريخياً ننظر إليه بعين من التوجس ، وبأخرى من الرجاء والأمل في ان يتحقق للانسان على هذا الكوكب مالم يتحقق له خلال فترة الحرب البارزة . وعلينا متابعة هذه التطورات والاستعداد لها بما يوفر المناخ المناسب للحفاظ على حقوق الدول ، صغيرها وكبيرها ، ودعم أمنها حتى يضمن كل منا دوره في تلك المسيرة التي تتصل بمستقبل البشرية كلها . ومن هنا فانه يتوجب علينا ان نسعى معا إلى تعميق رؤيتنا للعالم في هذه المرحلة الجديدة ، وتحديد الدور الذي يجب على كل منا ان يقوم به للاسهام في تشكيل ملامحه وارساء قواعده . فبدون هذه المشاركة الجماعية من قبل الأسرة الدولية يظل العالم مفتقرا إلى التوازن والاستقرار ، ويبقى عرضة للهزات والنكسات التي قد تقوض دعائم المستقبل .

وفي ظل تلك المتغيرات الدولية استطاعت الامم المتحدة خلال الاعوام القليلة الماضية أن تستعيد بعضاً من حيويتها وفاعليتها على الساحة الدولية . فقد بذلت المنظمة جهوداً تستحق الثناء في انهاء الحرب بين العراق وايران ، وتحرير الكويت ، ومسألة افغانستان ، واستقلال ناميبيا . ولازالت المنظمة تواصل جهودها في مسألة الصحراء الغربية ، وقبرص ، وكمبوديا ، والسلفادور ، وجنوب افريقيا ، والبوسنة والهرسك ، والصومال .

إن الدور المستقبلي للأمم المتحدة يجب أن يكون على مستوى التحديات الدولية المعاصرة حتى تتمكن من التأثير في مجرى السياسة الدولية والتعامل مع التحولات العالمية التي تشكل حركة تاريخية عميقة تتفاعل في جوفها مؤثرات وتناقضات اقليمية ودولية شتى . ومن هذا المنطلق نرى أن دور الامم المتحدة في المرحلة القادمة يتبلور في ثلاث مهام رئيسية وهي :

أولا - ايجاد آلية متطورة لتمكين الامم المتحدة من الاضطلاع بمهامها في تحقيق السلم والامن الدولي على نحو يتواءم مع المستجدات على الساحة الدولية .

ثانيا - خلق نسق للتعاون بين الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية في مجال حفظ

السلم والامن الدولي وحل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية واحترام سيادة الدول وسلامتها الاقليمية .

ثالثا - تطوير دور الامم المتحدة في التعامل مع القضايا الكونية التي تشكل هموما مشتركة للمجتمع الدولي ، وتؤرق البشرية في مختلف اصقاع الارض مثل مشكلات التنمية ، والبيئة ، واللاجئين ، والمجاعة ، والفقر وغيرها من القضايا والمشكلات الدولية الهامة .

إن قضية السلام والامن في العالم بجذورها الاقتصادية والاجتماعية ادت إلى بروز رؤية متعددة الابعاد للامن الدولي . ولاشك في ان عملية التداخل بين هذه القضايا وتشابكها تحتم علينا العمل الجاد لتنسيق سياسات أجهزة الامم المتحدة ، وتطوير برامجها على نحو يلبي متطلبات مرحلة المتغيرات التي يمر بها العالم .

لقد طرح الامين العام للامم المتحدة "خطة للسلام" في تقريره الذي أعده بتوصية من اجتماع مجلس الامن على مستوى القمة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ . ويتضمن هذا البرنامج مقترحات وأفكاراً هامة لتطوير الاداء السياسي للمنظمة الدولية من خلال الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظه . ويشكل مفهوم "الدبلوماسية الوقائية" استراتيجية جديدة تقوم على حسن التوقع والتدخل المبكر من قبل الامم المتحدة لمنع نشوب المنازعات بين الاطراف ، ووقف تصاعد المنازعات القائمة ومنع تحولها إلى صراعات .

وفي هذا السياق لابد لنا من أن ننوه بدور عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام التي أثبتت فاعليتها في مجال تطويق المنازعات واحتواء التوترات ، بالاضافة إلى أهميتها في حفظ السلم في مناطق مختلفة من العالم حتى بلغ عدد عمليات حفظ السلام التي أنشأتها الامم المتحدة منذ عام ١٩٨٧ ثلاث عشرة عملية . إن هذه الحقيقة تحتم على المجتمع الدولي دعم القدرات المالية والتنفيذية للامم المتحدة وتعزيزها في هذا المجال حتى تستطيع مواصلة دورها الرائد في المحافظة على السلام ، مع التأكيد على أن تعاون الدول الاعضاء في الامم المتحدة يشكل العامل الاساسي والضمان الوحيد لتمكين هذه القوات من تحقيق أهدافها .

ومما لا شك فيه أن هناك ترابطا وثيقا بين عملية صنع السلم وحفظه وانتهاج أسلوب الدبلوماسية الوقائية ، فكلاهما يكمل الآخر . وفي اعتقادنا أن مفهوم "بناء السلم بعد انتهاء الصراع" الذي أضافه الأمين العام إلى المفاهيم السابقة ، يشكل إحدى الركائز الهامة للدور المستقبلي للمنظمة ، الذي يهدف إلى تقوية أسس الحل السلمي وتعزيزها لمنع تكرار النزاع . وفي هذا الإطار ، تستطيع الأمم المتحدة التعاون مع المنظمات والترتيبات الإقليمية والاستفادة من إمكانياتها وقدراتها في حل أي خلافات قد تنشب بين أعضائها بالطرق السلمية ، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن معظم النزاعات التي تهدد السلم والأمن في العالم هي ذات طابع إقليمي .

إن دور المنظمات الإقليمية في حفظ السلم يتلاءم مع مقاصد الميثاق وأهدافه ، وتُشجع عليه التطورات الدولية الراهنة . ومع ذلك لم تتمكن الأمم المتحدة من الاستفادة من قدرات تلك المنظمات طوال أربعة عقود من الزمن بسبب الحرب الباردة . ولعل ما يُبرز أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في الوقت الراهن ، هو تفاقم الخلافات في أجزاء من أوروبا الشرقية ومناطق أخرى من العالم بسبب النزاعات العرقية والادعاءات الإقليمية والمطالب الحدودية بين الدول . وهنا تستطيع الأمم المتحدة ، بالتعاون مع المنظمات المعنية ، استخدام الدبلوماسية الوقائية للحيلولة دون نشوب نزاعات عرقية دامية ، وخلافات حدودية عقيمة ، واحتلال أراضي الغير بالقوة ، أو إحداث أي تغييرات في الحدود القائمة بين الدول .

وانسجاما مع المبادئ والأهداف التي نعمل من أجل ترسيخها في إطار الأمم المتحدة ، فإن مسؤوليتنا تكمن في الحفاظ على قوة الدفع التي تولّدت عن المناخ الدولي الجديد المتمثل في احترام الشرعية الدولية لكي نحقق استقرار الأوضاع في المناطق الإقليمية الحساسة وفي مقدمتها منطقة الخليج . وفي هذا الصدد ، فإن دولة البحرين تجدد مطالبتها بتطبيق القرارات المتعلقة بالحالة بين العراق والكويت .

ولقد تابعت دولة البحرين بقلق بالغ التطورات المؤسفة التي استجدت مؤخرا في منطقة الخليج نتيجة للإجراءات التي اتخذتها جمهورية إيران الإسلامية في جزيرة أبو موسى . وإننا إذ نؤكد على السيادة والحقوق الاقليمية لدولة الامارات العربية

المتحدة ، وحرصا منا على مبادئ حسن الجوار وتجنيب المنطقة أية توترات أخرى ، فإننا ندعو جمهورية إيران الإسلامية إلى احترام مذكرة التفاهم الموقّعة بينها وبين دولة الإمارات العربية المتحدة .

تشهد العلاقات الدولية منذ بضعة أعوام تحولات سياسية واقتصادية هائلة تنبئ بظهور نمط جديد من التعاون الاقتصادي بين دول العالم . وقد جاءت التوقعات لتؤكد أنه بنهاية المواجهة بين القوتين العظميين ، سيبدأ عهد من التعاون المثمر بين دول العالم . إلا أن زيادة حدة المواجهة على المسرح الاقتصادي ، واتساع الهوة بين الشمال والجنوب ، وانتشار الفقر المدقع في عدد من البلدان النامية ، ما زالت تشكل تهديدا للأمن والاستقرار العالمي .

إن السلام والتنمية يشكلان أهم الركائز الحضارية التي ننشدها جميعا في عالم اليوم . ولهذا فإنه من الضروري أن تحمل الأمم المتحدة على عاتقها مهمتي حفظ السلم ودفع عجلة التنمية في البلدان النامية بما لديها من خبرات طويلة في مجال التنظيم الدولي تقارب نصف قرن من الزمان . فالأمم المتحدة مؤهلة لأن تكون محفلا لوضع استراتيجيات التنمية الدولية ، وتقديم الدفعة السياسية المناسبة لعدد من المسائل الاقتصادية المترابطة مثل مشكلة الديون ونقل التكنولوجيا والتجارة والتمويل والسلع الاساسية والبيئة . لذا فإنه من الضروري إحياء دور الأمم المتحدة في مجال التنمية الاقتصادية لشعوب العالم . فلقد أطلقت الأمم المتحدة في الستينات والسبعينات عقدي التنمية في العالم الثالث ، ولكنها لم توفّق في بلوغ أهدافها بسبب عجز الاعتمادات عن تمويل تلك الخطة .

إن الدول الصناعية الغنية إذا أرادت أن تمارس مسؤولياتها العالمية ، فعليها مراعاة مطالب الدول النامية بشأن مساعدات التنمية حتى لا تتحول الحرب الباردة بين الشرق والغرب إلى حرب باردة أخرى بين الشمال والجنوب ، أو ، كما وصف الأمر الأمين العام ، حتى لا يتحول الستار الحديدي بين الشرق والغرب إلى ستار بين الشمال والجنوب .

ومن هذا المنطلق ، فإن دولة البحرين ، بوصفها عضوا بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي هو أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة ، ترى أهمية تنشيط دور المجلس ليتبوأ مكانته التي حددها الميثاق في مادته الخامسة والستين ، ومن ثم أن يقوم هذا المجلس بتزويد مجلس الأمن بتقارير شاملة عن الأوضاع الاقتصادية في مختلف دول العالم التي قد يكون استفحالها سببا غير مباشر في تهديد السلم والأمن الدوليين .

لقد حفل هذا العام بانعقاد العديد من المؤتمرات الدولية الهامة ، كان من أبرزها الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في كولومبيا ، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو بالبرازيل الذي تمخض عن إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن الحادي والعشرين وغيرهما من الاتفاقيات الدولية الهامة المعنية بالتنمية والبيئة . ويسلّم إعلان ريو ، بمبادئه السبعة والعشرين ، بالطابع المتكامل والمترابط للأرض ، كما يربط بين التنمية القابلة للإدامة وحماية البيئة . أما جدول أعمال القرن الحادي والعشرين ، فيعكس توافقا عالميا في الآراء بشأن التعاون في مجالي البيئة والتنمية ، ويهدف إلى التصدي للمشاكل الملحة وتأهيل العالم لمواجهة التحديات التي تنتظره خلال القرن القادم .

إن انعقاد هذين المؤتمرين في فترة زمنية متقاربة يدل دلالة واضحة على الإمكانيات المتاحة للأمم المتحدة لإدارة الحوار السياسي في مجال التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي . ولكي يتعزز دور الأمم المتحدة في هذا المجال فلا بد من أن تمنحها الدول الأعضاء الإرادة السياسية اللازمة لتمكينها من الاضطلاع بمهامها على أكمل وجه .

في غمرة المتغيرات الدولية تتطلع كثير من الشعوب إلى تحقيق مستقبل آمن لها ولأجيالها المقبلة . ولا يسعني هنا إلا أن أعرب عن الآمال التي يعلقها وفد بلادي في أن يعم السلام منطقة الشرق الأوسط . وإننا لنرحب بما بدا في الأفق من بوادر قد تؤدي إلى

تسوية عادلة للقضية الفلسطينية بصفة خاصة ، وقضية الشرق الاوسط بصفة عامة . فمفاوضات السلام التي كانت أولها جولة مدريد في تشرين الاول/إكتوبر ١٩٩١ قد أظهرت للعالم كله جدية المواقف العربية ، وإيمانها بأهمية تحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الاوسط القائم على أساس الارض مقابل السلام وفقا لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وقرارات الامم المتحدة الاخرى ذات الصلة .

إنه لمن الضروري تكثيف الجهود الدولية لحمل اسرائيل على التخلي عن سياسة التوسع وبناء المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة ، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، والانسحاب من الجولان السورية ومن جنوب لبنان وفقا لقرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) ، والتعامل مع كافة المقترحات البناءة لنزع السلاح التي من شانها أن تحقق تكافؤا كميا ونوعيا في القدرات العسكرية ، وتوفر الامن من خلال الالتزامات المتساوية التي تسري على كافة دول الشرق الاوسط ، بما في ذلك اسرائيل . ولا يفوتنا هنا أن نؤكد مرة أخرى تاييدنا لإخلاء منطقة الشرق الاوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل ، مع استعدادنا للتعامل مع الاتفاقية المقترحة لحظر الاسلحة الكيميائية بقدر استجابة الدول الاخرى في المنطقة للمطالب الدولية بالانضمام الى تلك الاتفاقية ، واتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية ، ونظام الضمانات والتفتيش الدولي ، وذلك انطلاقا من مبدأ العدالة والمساواة وتحقيق الامن لكافة دول المنطقة دون تمييز .

إن ما يعانيه شعب الصوما من امتهان لكرامته الإنسانية يستدعي تضافر جهود المجتمع الدولي والتحرك دون تردد للعمل على وضع حد لهذه المأساة ، والإسراع في توفير المساعدات الطبية والمعونات الغذائية اللازمة لإنقاذ شعب الصومال من محنته المؤلمة . وإننا إذ نرحب بجهود الامم المتحدة في الصومال ، نرى أنه من الضروري السعي من أجل التوصل الى آلية سياسية مناسبة تضمن حقن الدماء ، وعقد مصالحة وطنية ، وإنهاء أسباب الخلاف بين الفرقاء المتنازعين ، وتحقيق الامن والاستقرار في الصومال .

أما فيما يتعلق بالوضع المأساوي في البوسنة والهرسك ، فإننا نعرب عن قلقنا الشديد لما يتعرض له شعبها من تصفية جماعية ، وانتهاك لحقوقه الانسانية . وفي الوقت الذي يتطلع فيه العالم الى نظام عالمي جديد يسوده السلم والامن نرى أنه من واجب الامم المتحدة العمل بحزم على إنهاء هذه المأساة ، والحفاظ على كيان جمهورية البوسنة والهرسك التي هي عضو في الامم المتحدة .

تمر جنوب افريقيا بمرحلة دقيقة من تاريخها تتطلب اهتماما كبيرا من قبل المجتمع الدولي . فبالرغم من الإصلاحات الإيجابية التي قامت بها حكومة بريتوريا خلال العام المنصرم لوضع دستور جديد لجنوب افريقيا ، فإنه توجد حاجة ماسة للقضاء التام على نظام الفصل العنصري والقيام بإصلاحات دستورية تكفل مشاركة غالبية شعب جنوب افريقيا في إقامة دولته غير العنصرية . وإننا نؤيد في هذا الصدد الجهود التي تقوم بها الامم المتحدة لإنهاء أعمال العنف وتهيئة الظروف الملائمة لإجراء مفاوضات تؤدي الى تحول جنوب افريقيا الى دولة غير عنصرية وموحدة .

لقد ظلت قضية قبرص مستعصية على الحل مدة طويلة من الزمن ، إلا أنه ظهرت في الآونة الاخيرة بوادر جديدة نحو تسوية هذا النزاع . وإننا نرحب بالدور الذي يؤديه الامين العام من أجل التوصل الى تسوية عادلة لهذه القضية .

إن شعوب العالم تتطلع بكل الامل والرجاء أن تضمها آفاق عالم جديد يعمه الامن والرخاء . وبقدر ما يحمله المستقبل من آمال ، فإن المخاطر ما زالت تحيق بالإنسان وبيئته ، وإن لم نعمل على تلافي تلك المخاطر ومعالجة أسبابها يكون دأبنا كدأب بندورا في الاسطورة الاغريقية ، التي فتحت علبتها فانطلقت منها الشرور والرزايا وبقي الامل داخل العلبة .

إن نجاح الامم المتحدة في مواجهة التحديات الجديدة رهن بقدرتها على بناء الثقة بين دول العالم ، وعلى تعبئة الجهود والموارد والمعارف ، بوحي رؤية بعيدة خلاقة وأفق واسع لتحويل عالمنا الى مجتمع يسوده الامن والسلام والطمانينة والمساواة . فالسلام والامن والتنمية الاقتصادية نسيج لشراع سفينة النظام الدولي المنشود ، والشرعية الدولية هي رايته العالية الخفاقة ، ورياح الاستقرار السياسي هي الوحيدة الصالحة والقادرة على دفع هذه السفينة الى بر الامان . وإننا لمدعوون اليوم الى التواصل والتعاون والعمل سويا لغزل خيوط هذا الشراع وضمها في نسيج متين متلاحم ، والانطلاق بسفينتنا في مناخ من الاستقرار السياسي نحو مستقبل آمن لشعوبنا جميعا .

السيد كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالكورية ؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : نيابة عن وفد جمهورية كوريا

الشعبية الديمقراطية ، أود أن اهنئكم - ياسيد غانيف - بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين ، وأنا على يقين من أن هذه الدورة ستحقق نتيجة مثمرة تحت قيادتكم .

وأود أن انتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للجهود التي بذلها سعادة السيد بطرس بطرس غالي خلال العام الماضي في الاضطلاع بمسؤولياته الثقيلة في منصب الامين العام ليكفل السلام والامن العالميين وليعزز دور الامم المتحدة بما يتمشى مع التغيرات في الوضع الدولي .

إن نهاية الحرب الباردة التي ظلت دائرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية جلبت معها تغيرات كبيرة في الوضع الدولي الجديد . وفي دوامة التغيير في الوضع الدولي هذه ، تبدأ مرحلة الانفراج في شمال شرقي آسيا .

إن الاحداث الاخيرة في شبه القارة الكورية تجتذب الاهتمام العالمي . فالحوار بين الشمال والجنوب على مستويات عديدة يجري لإنهاء عدم الثقة والمواجهة الناجمين عن انقسام وطني مطول . ومما يذكر على الاخص ان المحادثات التي جرت على مستوى رفيع بين الشمال والجنوب قد أسفرت عن إبرام اتفاق بشأن التصالح وعدم الاعتداء والتعاون والتبادل . وهذا إنتصار عظيم في الكفاح على المستوى الوطني لتحقيق المبادئ الثلاثة لإعادة التوحيد الوطني وهي الاستقلال ، وإعادة التوحيد السلمية ، والوحدة الوطنية العظمى . انه معلم تاريخي جديد على الطريق الى إعادة التوحيد الوطني . والاتفاق بين الشمال والجنوب والبيان المشترك بين الشمال والجنوب بتاريخ ٤ تموز/يوليه يشكلان برنامجا لإعادة التوحيد الوطني يعبر عن تطلعات الامة الكورية الى إعادة التوحيد الوطني وينم عن الاتجاهات الحالية نحو السلام .

في الاتفاق بين الشمال والجنوب ، يوضح الشمال والجنوب أن العلاقات بين الجانبين ليست علاقات بين دولتين وإنما هي بالاحرى علاقات خاصة تتشكل بصورة مؤقتة أثناء عملية التحرك نحو إعادة التوحيد . وفي الاتفاق ، يتعهد الشمال والجنوب كذلك باعتراف كل منهما بنظام الآخر وباحترامه له وبامتناع كل منهما عن التدخل في الشؤون الداخلية للآخر .

ويوضح هذا الاتفاق رغبة الكوريتين الشمالية والجنوبية في إقامة دولة موحدة واحدة وليس "دولتين" وتطلعاتهما الى إعادة توحيد البلدين في اتحاد كونفيدرالي . فقد أصبح التوحيد مرة أخرى في اتحاد كونفيدرالي يقوم على أمة واحدة ودولة واحدة ونظامين وحكومتين هدفا واقعيا . وهذه مسألة لم يعد بالإمكان تفاديها بسبب الإتجاه الدولي الحالي صوب التقارب والانفراج وانتهاء المواجهة وأيضا في ضوء الظروف الخاصة لشبه الجزيرة الكورية حيث تتعايش فكرتان ونظامان مختلفان .

ويركز اقتراحنا بإعادة التوحيد من خلال اتحاد كونفيدرالي على أن يشكل الشمال والجنوب حكومة وطنية موحدة يمثلها كل من الشمال والجنوب على أساس متساو ويمارس في إطارها الشمال والجنوب الاستقلال الذاتي الاقليمي مع المساواة في الحقوق والسلطات . وستكون هذه أكثر الطرق سلمية ومثالية لإعادة التوحيد لانها ستؤدي الى تشكيل دولة واحدة عن طريق توحيد حكومتين مستقلتين ذاتيا دون المساس بنظاميهما . كما انها ستستند الى مبدأ التعايش دون قهر أو إخضاع طرف للآخر أو أن يكون طرف مقهورا أو مخضعا من جانب لآخر

وهذا الاقتراح بإقامة الاتحاد الكونفيدرالي وهو الاقتراح الذي قبله الطرفان خلال الحوار ينتقل الآن الى مرحلة التنفيذ . فقد أدت الجولة الثامنة من المحادثات الرفيعة المستوى بين الشمال والجنوب التي جرت مؤخرا في بيونغ يانغ الى مباشرة اللجان المشتركة بالعمل من أجل تنفيذ الاتفاق في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ومن الصحيح أن الحوار بين الشمال والجنوب لتنفيذ الاتفاق يواجه مجموعة من العقبات والمصاعب بسبب مشاعر الريبة والمواجهة التي ولدت خلال الانقسام الذي طال أمده والتي لا تزال قائمة .

إلا أننا متفائلون بشأن احتمالات الحوار وإعادة التوحيد بين الشمال والجنوب بسبب روابط القربى التي تربط بيننا . فالتجانس الذي تتسم به الامة الكورية يتجاوز الاختلافات في الانظمة والافكار بين الشمال والجنوب . وشعبنا باحساسه العميق بالاستقلال

الوطني له تقاليد عريقة وخبرات طويلة في تحقيق الوحدة من أجل قضية الأمة المشتركة متجاوزا بذلك الاختلافات في الآراء ووجهات النظر السياسية والمعتقدات الدينية .

وستبذل حكومة جمهوريتنا قصارى جهدها لمتابعة عملية إعادة التوحيد التي بدئت بالفعل بغية الوصول الى المرحلة النهائية منها عن طريق إحياء مثل هذه التقاليد الوطنية . ومراعاة لمصلحة السلم وإعادة توحيد كوريا ، سنفعل كل ما في وسعنا لحسم المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية في وقت مبكر ، كما اتفق على ذلك الشمال والجنوب في الاعلان المشترك المتعلق بجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الاسلحة النووية.

ان المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية والشك الذي لم يحسم بعد في المجال النووي هما نتيجة لوزع الاسلحة النووية للولايات المتحدة في كوريا الجنوبية . من ثم ، فان من الشروط الاساسية لحسم المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية سحب الاسلحة النووية للولايات المتحدة من كوريا الجنوبية وإزالة مشاعر الخوف العميق لدى أمتنا التي تتعرض للتهديد النووي منذ ٣٠ عاما .

وبلوغا لهذه الغاية ، من الملح اعتماد اتفاق وأنظمة للتفتيش بموجب الاعلان المشترك المتعلق بجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الاسلحة النووية وتفتيش الاسلحة النووية والقواعد الامريكية في كوريا الجنوبية . ولجنة الرقابة النووية المشتركة بين الشمال والجنوب ، رغم انها قد اجتمعت بضع مرات ، لم تعتمد بعد أنظمة التفتيش للتحقق من جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الاسلحة النووية كما انها لم تقم بأية عملية تفتيش للاسلحة النووية والقواعد الامريكية في كوريا الجنوبية . وهذا يعزى الى أن سلطات كوريا الجنوبية ليس في وسعها ممارسة حقها السيادي فيما يتصل بمسألة الاسلحة النووية والقواعد الامريكية .

وهذه الحالة ، كما نعتقد ، حالت دون توصل لجنة الرقابة النووية المشتركة بين الشمال والجنوب الى اتفاق يشمل الاسلحة النووية والقواعد الامريكية في نطاق التفتيش . ولقد اتضح في الآونة الاخيرة أن الاسلحة النووية للولايات المتحدة خزنت في

مخازن سرية للاسلحة النووية في كوريا الجنوبية وان قاعدة بحرية في جينهاي في كوريا الجنوبية تستخدم أيضا كقاعدة للغواصات النووية للولايات المتحدة . وهذا يؤدي الى اثارة الشكوك لدى الكثير من الناس حول صحة ما يقال عن عدم وجود أسلحة نووية للولايات المتحدة في كوريا الجنوبية . ومما يدعو الى الاسف البالغ ان سلطات كوريا الجنوبية ليس لها القدرة على البت في موضوع وجود أسلحة نووية لبلدان أخرى في أراضيها ولا على التحقق من سحب هذه الاسلحة النووية .

وبالنسبة لنا ، أعلنا مرارا وتكرارا أننا لا نملك أسلحة نووية من أي نوع ، ولا نعتزم صنعها وليست لدينا القدرة على ذلك . ونحن لسنا بحاجة الى انتاجها. كما اننا مصممون ، تمشيا مع سياستنا السلمية الثابتة والمناهضة للاسلحة النووية ، على عدم استخدام الطاقة النووية إلا في الاغراض السلمية وعلى عدم استحداث أسلحة نووية .

إن صدق السياسة النووية السلميـــة لحكومة جمهوريتنا الرغبة في نزع الصبغـــة النووية قد أثبتتهما فعلا بضـــع عمليـــات تفتيشية مخصصة قامت بها الوكالة الدوليـــة للطاقـــة الذريـــة . والشـــك المزعوم في تطورنا النووي يتلاشى . إننا نفعل ما نقـول ولا نطلق كلماتنا جزافا مطلقا .

وإذا كانت سلطات كوريا الجنوبية قلقة حقا بشأن "مستقبل" شبه الجزيـــرة الكورية ومهتمة بنزع الصبغة النووية عنها ، فعليها أن تتخذ موقفا مستقلا عن القـــوى الخارجية وتستجيب في أسرع وقت ممكن باعتماد أنظمة التفتيش ، حتى يمكن الاضطـــلاع بتفتيش الاسلحة النووية للولايات المتحدة وقواعدها حسب الاتفاق بين الشمال والجنوب .

إن إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية تفترض مسبقا القضاء على تركة الحـــرب الباردة وإنهاء التدخل الاجنبي .

ما برحت المسألة الكورية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالعلاقات الدولية تاريخيـــا . وتقسيم كوريا لم ينجم عن التناقضات الداخلية لامتنا وإنما فُرض عليها ضد إرادتهـــا لخدمة مصالح القوى الاجنبية وحدها .

والقوى الاجنبية هي التي تعيق المحادثات الجارية بين الشمال والجنـــوب . وبالتالي فإن المسألة الاساسية في تحقيق إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية اليوم هـي إنهاء التدخل الاجنبي في المسألة الكورية . ووجود قوات الولايات المتحدة في كوريـــا الجنوبية دليل واضح على أن تدخل قوة أجنبية يعرقل حل المسألة الكورية .

أثناء عهد الحرب الباردة كان وجود القوات المسلحة الاجنبية في البلـــدان الاخرى "مبررا" بذريعة الحفاظ على ما يسمى بتوازن القوى . بيد أن هذه الحجة لم تعـد ذات نفع اليوم نظرا الى أن الحرب الباردة قد انتهت وسياسات القوة لم تعد تعنـــي شيئا .

ليس هناك على الاطلاق ما يبرر استمرار وجود قوات الولايات المتحدة في كوريـــا الجنوبية . ففي شبه الجزيرة الكورية ، تعهد الشمال والجنوب بعدم العدوان عن طريـــق الاتفاق وقد شكلا لجنة عسكرية مشتركة لتناول الشؤون العسكرية .

غير أن الولايات المتحدة ما زالت تنتهج "سياسات القوة" ، التي تستند الـــى طريقة تفكير الحرب الباردة . وتواصل الولايات المتحدة "تبرير" وزع قواتها المسلحـــة في كوريا الجنوبية بالحجة الجديدة القائلة بأنه قد ينشأ "فراغ القوة" .

ومما ينطوي على التناقض الإدعاء ، وفقا لمصلحة المرء ، أن السلم قد استتـــب في العالم في بعض المناسبات ، والتحدث في مناسبات أخرى عن "فراغ القوة" لتقسيـــم العالم الى أصدقاء وأعداء . ويجب على الولايات المتحدة أن تتخلى عن سياسة القـــوة التي تنتهجها إزاء شبه الجزيرة الكورية وأن تسحب قواتها من جنوب افريقيا ، وبذلـــك تفي بمسؤوليتها في المساعدة على إقرار السلم وإعادة توحيد كوريا .

في عالم اليوم الذي يقف على مفترق الطرق بين الاستقلال والهيمنة والسلـــم والحرب والتعاون والانقسام ، يصبح سلم شبه الجزيرة الكورية وأمنها وإعادة توحيدهـــا من أشد المسائل إلحاحا ، ولا يتحمل حلها أي مزيد من التأخير . إن مشكلة إعـــادة توحيد كوريا محك اختبار . وإن حلها أو عدمه سيوضح ما إذا كان المجتمع الدولي يدخل مرحلة من الاستقلال والتنمية السلمية والديمقراطية أو أنه ما زال في عصر الهيمنـــة والإخضاع والصراع والمواجهة .

ويحدونا الأمل أن تتحقق إعادة توحيد كوريا عن طريق الاتحاد الكونفدرالي علـــى أساس المبادئ الثلاثة المتمثلة في الاستقلال وإعادة التوحيد السلمي والوحدة الوطنيـــة الكبرى التي أعلنها الشمال والجنوب بالفعل بالتزامهما التام ، وأبديا بذلك جانبـــا من التطور الحقيقي للمجتمع الدولي .

تقف الانسانية الآن عند نقطة تحول تاريخية لمناهضة الهيمنة والإخضاع وبنـــاء عالم جديد وحر وسلمي . ولكن تطلعات الإنسانية هذه لا تزال تواجه تحديات خطيرة مـــن جانب القوى القديمة التي تنتهج سياسات القوة . وعلى الرغم من إنهيار هيكل الحـــرب الباردة المتسم بالمواجهة بين الدولتين العظميين ؛ فهناك محاولات جديدة وعلنيـــة للاستفادة من هذه الحالة بغية إحلال الهيمنة العالمية .

وإذا سمح لهذه المحاولات بالمضي دون رقابة ، فإن العالم سيتغير من هيكـــل الحرب الباردة القائم على نظام القطبين إلى هيكل مسيطر لنظام قطب واحد وستعانـــي التنمية الديمقراطية للمجتمع الدولي من نكسة أخرى .

ولهذا فإن عصر اليوم لا يمكنه أن يتحمـــل مزيـــدا من التأخير في إقامة نظـام دولي عادل جديد بغية الاستعاضة عن النظام الدولي القديم الذي كانت بموجبه حفنة مـــن البلدان تتصرف دون أن يتحداها أحد وتسيطر بحرية على مصير الإنسانية . هناك بلـــدان صغيرة وبلدان كبيرة في العالم ، ولكن لا يمكن أن تكون هناك بلدان أعلى مقاما وأدنـى مقاما ، وهناك بلدان متقدمة النمو وبلدان أقل تقدما ، ولكن لا يمكن أن تكون هنـــاك أمم مسيطرة وأمم قضي عليها أن تخضع للسيطرة .

إن لجميع البلدان والأمم حقـــا في الاستقلال والحقوق المتساوية بوصفها أعضاء متساوين فـــي المجتمـــع الدولـــي ، بغض النظر عن حجم أراضيها أو مستوى تنميتهـــا . ولا ينبغي تحمل الامتيازات أو الاعتباطية في العلاقات الدولية ، وينبغي تطوير الصداقـة والتعاون فيما بين البلدان بصورة ايجابية على أســاس مبدأ الاحترام المتبادل وعـدم التدخل والمساواة والمنفعة المتبادلة .

وفي ظل الحالة المتغيرة اليوم ، تتوقع شعوب العالم أن تضطلع الامم المتحدة بدور محوري في تأمين السلم وتحقيق الرخاء المشترك للانسانية عن طريق القيام بمهمتها باعتبارها منظمة دولية تعمل من أجل صيانة السلم والعدل في العالم .

لقد أجمع رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة العاشر الذي عقدته بلدان عدم الانحياز مؤخرا على تأكيد ضرورة تعزيز دور الامم المتحدة في صيانة السلم والامن في العالم وعلى إقامة نظام دولي منصف .

وينبغي للامم المتحدة أن تولي اهتماما كبيرا لتحقيق نزع السلاح وتفكيك أسلحة التدمير الشامل ، بما في ذلك الاسلحة النووية تمشيا مع الحالة الراهنة التي انتهت فيها الحرب الباردة . ولا يمكن للبشرية أن تتخلص من خطر نشوب حرب نووية ولا أن تتوقع تحقيق سلم حقيقي ما دام سباق التسلح مستمرا دون كبح ، والاسلحة النووية باقية ، إننا نرى أنه ينبغي أن تبرم ، على أسرع نحو ممكن ، معاهدة شاملة تحظر التجارب النووية . ينبغي وقف تجارب الاسلحة النووية ووقف انتاجها وينبغي القضاء على الاسلحة النووية نهائيا .

إن منع ظهور أي دولة نووية جديدة مسألة أخرى هامة في تسوية المشكلة النووية . وفي هذا الصدد لا سيعنا إلا أن نعرب عن قلقنا لأن اليابان ، على الرغم من الإدانة العالمية ، تخزن وقودا نوويا يزيد عن حاجتها ، كما أنها تضطلع بخطة مغامرة تتضمن نقل البلوتونيوم عن طريق البحر .

إن حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ستبذل في المستقبل ، كما فعلت في الماضي ، جهودا ايجابية للقضاء على الاسلحة النووية والاسلحة البيولوجية والاسلحة الكيميائية وجميع أسلحة التدمير الشامل الاخرى في جميع أنحاء العالم .

ينبغي للامم المتحدة أن تولي أهمية خاصة للقضية الاقتصادية ، وهي إحدى المشكلات الهامة في إنشاء نظام دولي جديد في الآونة الراهنة ، وينبغي أن تسعى الى القضاء على الفجوة التي تزداد اتساعا بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . إن الشعوب في كثير من البلدان النامية تعاني بشدة من المجاعة والمرض .

ولا يمكن لاي فرد يستشعر المسؤولية عن بقاء البشرية ومستقبلها أن يصرف النظر عن مثل هذه المآسي التي تحدث في العالم .

إن المهمة العامة العاجلة جدا للبشرية في الوقت الحاضر هي أن تجنب شعوب البلدان النامية كوارث المجاعة والمرض . وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تشعر بالمسؤولية الواجبة حيال الفقر الاقتصادي الذي تعاني منه البلدان النامية وأن تمتنع عن تعويض التنمية الاقتصادية في تلك البلدان . وفي هذا الصدد ترى حكومة جمهوريتنا أنه من الضروري أن يستأنف في أقرب وقت ممكن الحوار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وأن يعاد تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية غير المتكافئة ، وأن تتخذ تدابير بناءة لانشاء نظام اقتصادي دولي جديد ومنصف .

وبالاضافة الى ذلك ينبغي للبلدان النامية أن تتخذ تدابير عملية لتحقيق التعاون بين الجنوب والجنوب بادئة بمجالات الغذاء والزراعة والصحة العامة التي ستكون ضرورية للقضاء على المجاعة والمرض .

ينبغي للامم المتحدة أيضا أن تركز الاهتمام على الحل السلمي للنزاعات الاقليمية والقضاء على كل أنواع التدخل في الشؤون الداخلية والضغط الظالم . واليوم بعد أن إنهار هيكل المواجهة بين الدولتين العظميين وبدأت تنشأ علاقات دولية جديدة متعددة الجوانب ، فإن التناقضات العرقية والقومية والعنصرية التي ظلت طويلا محجوبة وراء الحرب الباردة تطفو على السطح بسرعة ، وبكثافة متزايدة ، مفجرة بذلك نزاعات اقليمية جديدة . هذه النزاعات تشكل عناصر لعدم الاستقرار ستعقد الحالات الاقليمية وستسبب ضررا خطيرا للسلم والامن العالميين .

ينبغي اتخاذ تدابير عاجلة لتسوية المشكلات الخاصة بالنزاعات الاقليمية ، سلميا عن طريق الحوار والمفاوضات والتنسيق السياسي . إن جميع البلدان والامم من حقها أن تقرر بحرية نظمها السياسية والاقتصادية والتنموية على أساس احترام مبادئ السيادة الوطنية والحق في تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية . وينبغي ألا نسمح بأية محاولة لانتهاك سيادة بلدان أخرى ، والتدخل في شؤونها الداخلية وفرض

حصار ظالم وممارسة الضغط عليها . وينبغي ألا تستخدم حقوق الانسان بعد ذلـــك أداة لممارسة الضغط السياسي ضد البلدان النامية أو للتدخل في شؤونها .

إننا ننتهز هذه الفرصة لنعرب عن تأييدنا الكامل لنضال الشعوب وعن تضامننـــا الكامل معها في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية وبقية أنحاء العالم لحمايـــة استقلالها الوطني وسيادتها وتحقيق تنميتها الوطنية المستقلة وبصفة خاصة نضال الشعب الكمبودي تحت قيادة الأمير نورودوم سيهانوك لاستعادة السلم والوحدة الوطنية ومركـــز الدولة ذات السيادة ؛ ونضال الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى من أجل حـــل عادل لقضية الشرق الأوسط التي تعتبر قضية فلسطين محورها ؛ ونضال شعب جنوب افريقيـــا لإنهاء سياسة الفصل العنصري وتحقيق التنمية الديمقراطية في بلاده ؛ ونضال الشعـــب الكوبي من أجل الدفاع عن سيادته ضد كل أنواع الضغط والتدخل الأجنبيين .

إن حكومة جمهوريتنا تعترف بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضفي الطابـــع الديمقراطي على نفسها بأسرع ما يمكن حتى تفي بمسؤولياتها وتضطلع بأدوارها فـــي إنشاء نظام عالمي جديد . وينبغي قبل كل شيء آخر أن يعاد تشكيل الأمم المتحـــدة وإصلاحها بغية تطوير العلاقات الدولية على أساس ديمقراطي جديد .

ولا غنى عن إعادة هيكلة الامم المتحدة مادامت ستمكن الهيئة العالمية من الاضطلاع بمهمتها بفعالية بصفتها منظمة دولية تحمي السلم والعدالة الدوليين عن طريق التغلب بديناميه على الواقع المتغير والتحديات الجديدة .

ولتحقيق هذا الهدف يجب على الامم المتحدة أن تمارس الديمقراطية انطلاقا من مبدأ ضمان الاستقلال والمساواة والعدالة لجميع الدول الاعضاء وعدم السماح على الاطلاق بالامتيازات داخل الامم المتحدة . والواقع أن الاستقلال والمساواة والعدالة تمثل قوى ترابط تمكن أكثر من ١٠٠ بلد من بلدان هذا الكوكب من الانتماء الى مجتمع واحد ، وهو الامم المتحدة ، بغض النظر عن اختلاف الايديولوجيات والنظم والهوة بين البلدان الغنية والفقيرة .

ولكي نتمكن من اضفاء الصبغة الديمقراطية على الامم المتحدة ومن ضمان حيادها تمشيا مع الحالة الدولية المتغيرة في الآونة الراهنة ، يجب ألا نسمح بعد لعدد قليل من البلدان بالتمتع بأوضاع متميزة في الامم المتحدة . ويجب أن يعاد تنظيم العلاقة بين مجلس الامن والجمعية العامة والامين العام من أجل تعزيز الامم المتحدة . وبصفة خاصة يجب ألا يتعدى مجلس الامن على السلطة العليا للجمعية العامة .

وفي هذا الصدد ، نرى أنه يجب إيلاء اهتمام خاص لمشكلة تكوين مجلس الامن . ومع ذلك فنحن نرى أن بلدا لا يزال يرفض تحمل أية مسؤولية عن العدوان وجرائم الحرب التي ارتكبت أثناء الحرب العالمية الثانية ليس مؤهلا لأن يصبح عضوا دائما في مجلس الامن ، حتى وإن تقررت زيادة عدد أعضائه .

ومن أهم مشكلات إضفاء الصبغة الديمقراطية على الامم المتحدة القضاء على أوجه الظلم الذي خلفته الحرب الباردة . و "قيادة الامم المتحدة" ، وهي من مخلفات عهد الحرب الباردة ، لا تزال موجودة في شبه الجزيرة الكورية . ومن المدهش والمستغرب حقا أن "قوات الامم المتحدة" هذه التي لا تخضع "لقيادة الامم المتحدة" ولا يمكن للامم المتحدة أن تمارس عليها أية سلطة لا تزال موجودة في هذا العالم .

ويجب ألا تخيب الأمم المتحدة بشدة أمل الدول الأعضاء بعد الآن ، بمعنى أن تطبق سلطتها بطريقة انتقائية حسب الدولة المعنية . ويجب على الأمم المتحدة أن ترقى إلى مستوى توقعات الدول الأعضاء بالنسبة لصورتها النزيهة المحايدة عن طريق استئصال كل المخلفات الجائرة والمتناقضة للحرب الباردة .

ويعلق وفد بلدنا أهمية كبيرة على الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين هذه وسيبذل قصارى جهده لضمان نجاحها . وما هو مهم في ضمان السلم والأمن العالميين وفي توشيق التعاون الدولي هو مواصلة تعزيز مسؤولية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ودور تلك الدول .

وستسهم حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إسهاما نشطا في بناء عالم يعمه الرخاء والسلم والحرية من خلال اضطلاعها المخلص بالتزاماتها بصفتها دولة عضوا في الأمم المتحدة في هذا المنعطف التاريخي في طريق السعي إلى تحقيق سلم وأمن دائمين في العالم .

السيد خالقنازارزودا (طاجيكستان) (تكلم بالفارسية ؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : السيد الرئيس ، بصفتي أول ممثل لجمهورية طاجيكستان المستقلة ، أود أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة ، وأن أعرب عن ثقة حكومة بلدي بقيادتكم لسير مداولات الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين صوب نهاية ناجحة .

وأود أن أتقدم أيضا بتهانئ حكومة بلدي إلى السيد بطرس بطرس غالي ، الذي نثق بأن الأمم المتحدة ستتغلب تحت قيادته على التحديات الجديدة في الأعوام القادمة .

لقد أدى تفكك الاتحاد السوفياتي قبل أكثر من عام إلى ظهور دول مستقلة جديدة تخلف آثارها على خريطة العالم . وبالرغم من أن بعض هذه الدول حصل على استقلاله بسهولة نسبية ، فإن معظمها يعاني من صعوبات جمة في تشكيل دول جديدة .

وتشكيل دولة طاجيكستان الجديدة يمر الآن بمرحلة صعبة حساسة يمكن أن تسبب قلقا . وطاجيكستان ، مثلها مثل بعض الدول السوفياتية السابقة الأخرى ، تمر بأزمة

اقتصادية . ولما كانت أسباب هذه الأزمة واضحة تماما ، فإنني أود أن أشير إلى بضعة عوامل أخرى تعمق من خطورة حالتنا .

أولا ، إننا ، بصفتنا بلدا زراعيا ، تعرضنا للتدمير مؤخرا بسبب الأمطار الغزيرة والفيضانات التي دمرت محاصيلنا . وتقدر خسائرنا الاقتصادية بأكثر من ١٠ بلايين روبل . وأرجو في هذا الصدد أن أعرب بالنيابة عن شعب طاجيكستان وحكومتها عن تقديرنا لشعوب جمهورية ايران الاسلامية وباكستان وتركيا والولايات المتحدة الامريكية وحكوماتها على مساعدتها . إلا أنه من واجبي أن أضيف أن مساعدات الإغاثة هذه تقل بكثير عن احتياجاتنا الكبيرة نسبيا . ولهذا ، أدعو جميع المنظمات الانسانية الدولية أن ترسل مساعدات الإغاثة الطارئة والمواد الغذائية إلى طاجيكستان في أقرب وقت ممكن .

ثانيا ، يضعنا موقعنا الجغرافي في مركز ضعيف بالنسبة للنقل وسهولة الوصول للاسواق . وفيما يتعلق بالنقل ، كان هناك تهديد بمحاصرة الجمهورية استمر حتى الاسابيع القليلة الماضية .

أخيرا ، كانت طاجيكستان تعاني من بعض القلاقل السياسية خلال العام الماضي .

وعلى الرغم من هذه المشاكل فإن طاجيكستان ، منذ استقلالها ، اعترف بها أكثر من ١١٥ بلدا وأقامت علاقات دبلوماسية مع ٣٧ بلدا ، وفتحت أبواب سفارات سبعة بلدان في عمامتنا دوشانبي ، وأصبحت عضوا في المنظمات العالمية الكبيرة مثل الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة التعاون الاقتصادي . وأُسلم بتواضع أن هذه عملية مستمرة .

وهنا أود أن أتكلم باختصار عن السياسة الخارجية لجمهورية طاجيكستان . تعلمون أن طاجيكستان منذ الأيام الأولى لاستقلالها اختارت الديمقراطية نظام لتطورها الجديد ؛ وعلى الرغم من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية ، وحتى موت أبنائها ، تمسكت وستتمسك باختيارها . وليس سرا على أحد أن السبب الرئيسي للتوتر في بلدنا هو محاولات الحكومة السابقة انتهاك نظم معينة تتعلق بحرية وسائط الإعلام وحقوق الإنسان . بيد أن هذه المحاولات باءت بالفشل ولن نسمح لها بالظهور مرة أخرى . وحاليا لا توجد في طاجيكستان أي قوة تستطيع أن توقف حركة الديمقراطية ، لكننا نحتاج إلى دعم المجتمع العالمي لضمان سيادة الديمقراطية في جمهوريتنا .

وللأسف ، نظرا لحساسية الحالة لا يمكننا كشف النقاب عن المعلومات المتعلقة بأحداث معينة في بلدنا . إننا نعتقد أن هذه المعلومات ، إذا عُرفت ، لن تؤدي إلا إلى زيادة المشكلة . لكننا نود أن يعلم المجتمع العالمي أننا لا نعارض حرية وسائط الاعلام التي تنقل الحقائق من مختلف وجهات النظر ، وفي إطار النزاهة والآداب المهنية . ولا توجد لدينا أي حالة رفضنا فيها دخول صحفي أو صحفية إلى طاجيكستان أو اعترضنا على نشاطه أو نشاطها .

لكننا نشعر في أحيان كثيرة بالسخط إزاء نشاط وسائط الاتصال التابعة لبعض البلدان التي تشوه الحقائق والوقائع . وعلى سبيل المثال ، على مدى عام زعمت مصادر اتصال معينة أن طاجيكستان تقوم ببناء دولة إسلامية أصولية . وهي تؤيد الزعم عن طريق الادعاء بأن طاجيكستان ستنتهج أيديولوجية إسلامية بدلا من الشيوعية ، وبأن طاجيكستان هي الجمهورية الإسلامية الوحيدة في الاتحاد السوفياتي السابق التي يوجد

بها بصفة شرعية حزب إسلامي سياسي أصبح قوة سياسية فريدة ، وبأن السياسة الخارجية لطاجيكستان تعامل البلدان الإسلامية معاملة تفضيلية . وأمام هذه الجمعية العامة أعلن أن هذه المزاعم غير صحيحة وإننا نرفضها رفضا باتا .

لقد فشل النظام الشيوعي وفشلت الأيدولوجية الشيوعية ، وبات تأثيرهما غير ذي أهمية الآن . والاعتقاد بأن شعب طاجيكستان يرغب الاستعاضة عن الشيوعية بأيديولوجية إسلامية اعتقاد خاطئ جدا . فعلى أساس حرية التعبير والتجمع ، يمارس الناس من مختلف العقائد السياسية - بمن فيهم الجماعات الديمقراطية والقومية والاسلامية - نشاطهم بشكل مشروع في وحدة في طاجيكستان المعاصرة . وهذا هو أول مؤشر على عملية اضفاء الديمقراطية في طاجيكستان . إننا ندعو المجتمع الدولي إلى مساعدتنا في عملية اضفاء الطابع الديمقراطي . إن الارتداد إلى الدكتاتورية الشيوعية مستحيل في بلدنا . إن شعب طاجيكستان يعارض أي نظام استبدادي . ولا يوجد أساس في طاجيكستان لإقامة حكومة استبدادية . لكننا نشعر بالقلق البالغ من أن تؤدي حالة اقتصادنا الحرجة إلى إخراج بلدنا عن المسار الذي اختاره لنفسه . لذلك فإننا نناشد ممثلي المجتمع العالمي تقييم الحالة في طاجيكستان ودعم الديمقراطية الجديدة .

وكما سبق أن أشرت أن جميع الأحزاب السياسية في طاجيكستان تعمل في حدود القانون . وأي استنتاج معاكس ليس له أساس من الصحة ولا يتماشى مع واقع الحال .

وبالنسبة لمسألة العلاقات الودية بين طاجيكستان وجمهورية إيران الإسلامية ودولة أفغانستان الإسلامية ، لا بد أن أقول أن هذين البلدين بالنسبة إلينا ليسا مجرد بلدين مسلمين مجاورين . إن طاجيكستان وإيران وأفغانستان تعيش في ذاكرتها الذكرى التاريخية لأمة واحدة . إننا جميعا نشكل وحدة واحدة ثقافيا وعرقيا ولغويا . ونحن نبتهج باستقلالنا الذي يسمح لنا بإقامة علاقات صداقة وحسن جوار مع أشقائنا وشقيقاتنا في إيران وأفغانستان . إننا نعتز بتراثنا وتاريخنا وثقافتنا ، ونأمل ألا تقل أبدا أهمية هذه العناصر في حياتنا . لأنه إذا انحرف المرء عن جذوره وجب عليه أن يلتمس لمّ الشمل .

أود أيضا أن أؤكد أن هدف سياستنا الخارجية هو إقامة مجتمع ديمقراطي يعيش في سلم مع جيرانه . وهذا هو الهدف النهائي الذي نتوخاه في سياستنا الداخلية وسياستنا الخارجية . وترمي سياستنا الخارجية في واقع الأمر إلى كفالة هذا الهدف النبيل . إن الهدف الاساسي لسياستنا الخارجية هو تهيئة بيئة إيجابية لطاجيكستان في المجتمع الدولي . وفي هذه العملية ، سنسعى إلى انتهاج نوع التدابير والسياسات التي تعود بالفائدة على شعب طاجيكستان وفي الوقت نفسه لا تشكل تهديدا أو مضرّة لمصالح الامم الاخرى . ونحن نؤيد المبادئ التوجيهية التي وضعها وأقرها المجتمع العالمي فيما يتعلق بمعايير العلاقات الدولية التي تقف ضد انتهاكات حقوق الإنسان والقهر والعنصرية . ونحن نؤيد التسوية السلمية لجميع الصراعات الإقليمية والدولية .

وتؤيد طاجيكستان تنمية العلاقات على نطاق واسع مع جميع الاعضاء في كمنولث الدول المستقلة . ونحن نقر ونحترم بالكامل حرمة الحدود القائمة بين دول كمنولث الدول المستقلة . ونحن نحمي الحقوق الإنسانية والثقافية لجميع الناس الذين يعيشون في إقليم جمهوريتنا ، ونرجو ونأمل أن يتمتع بالظروف ذاتها مواطنو طاجيكستان الذين يعيشون في دول الكمنولث الاخرى . وفي الوقت ذاته ، نعترف بأن الحدود السياسية في جمهوريات آسيا الوسطى لا تقوم على الاصل العرقي ، وإن هذا الواقع يتطلب من جميع الاطراف توخي القدر الكبير من المسؤولية .

إن السياسات الخارجية في طاجيكستان تقوم على التعايش السلمي وعلاقات حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى . ولهذا نود أن نقيم علاقات سياسية واقتصادية وثقافية مع البلدان المجاورة ، المتاخمة وغير المتاخمة لنا ، مثل الصين والهند وأفغانستان وباكستان وإيران .

إن طاجيكستان تقع في منطقة تتأمل فيها الثقافة والروحانية الإسلاميتان . ومن ثم فإننا نقيم علاقات مع البلدان ومع المنظمات الإسلامية تبعا لمتطلباتنا الروحانية والثقافية . إن الإسلام دين الهي مقدس ، وفي رأينا أن بعض وسائط الاتصال الغربية قد أوجدت صورة غير صحيحة عنه .

لقد عشنا لأكثر من قرن تحت سيطرة القياصرة الروس ثم عشنا تحت سيطرة الاتحاد السوفياتي . وفي هذه المرحلة من تاريخنا فإننا لا نصدر أي حكم إيجابي أو سلبي . فما هو ماض ماض . وعن طريق صلاتنا بروسيا والمثقفين الروس ، تعلمنا وأنسنا الحضارة الأوروبية . والآن باستطاعتنا إقامة صلاتنا الخاصة بأوروبا والتعرف على نحو أوثق على حضارتها . ونحن نؤمن بأن شعوب أوروبا الغربية ستقدم لنا دعمها وستساعد شعب طاجيكستان في كفاحه النبيل . ونرى أن قوتنا الكهربائية المائية وزراعتنا وصناعتنا التعدينية تتيح هي كلها إمكانيات كبيرة للتعاون مع البلدان الأوروبية .

وطاجيكستان ، بوصفها ديمقراطية منشأة حديثا ، تقدر تقديرا كبيرا العلاقات الودية مع جميع دول أوروبا والأمريكتين وافريقيا والشرق الأدنى والشرق الأقصى وجنوب شرقي آسيا على أساس الاحترام المتبادل . وندعو ممثلي جميع بلدان العالم لزيارة طاجيكستان والتعرف على سياستنا ، سياسة الباب المفتوح القائمة على العلاقات الودية والتعاون المتبادل .

نودّ أن نؤكد للمجتمع الدولي أن القيادة في طاجيكستان تعمل كل ما في وسعها لوقف تهريب الاسلحة مهما كان نوعها على حدودها الجنوبية وللحيلولة دون تكراره . لقد استنبطت الحكومة خطة تهدف إلى تحقيق المصالحة وإلى نزع السلاح من أطراف النزاع . فالاوضاع قد بدأت تعود إلى حالتها الطبيعية تدريجيا في بلادنا . ولقد تمّ إحراز تقدم في هذا السياق ؛ فالنزاع - الذي كان مقتصرا على أية حال على الجزء الاوسط في مقاطعة من المقاطعات - قد خبا وتم الاتفاق على وقف اطلاق النار والإعلان عنه . إن تسعين في المائة من أراضينا الآن تنعم بالسلام . وهذا الهدوء ليس مؤقتا ، وإنما هو بداية السلم المتواصل والاستقرار الدائم في أرجاء طاجيكستان . ونودّ أن نؤكد للعالم بأنه ليس في نيتنا أن نصبح بؤرة من بؤر اللهب في العالم .

إنني أدعو الممثلين لزيارة طاجيكستان ، وهي إحدى أقدم المدنيات في العالم ، لبدء حقبة جديدة من الصداقة والتعاون . إن هدفنا هو أن نصبح بلدا متقدما من الناحية الاقتصادية وأن نقيم علاقات تجارية ودّية مع جيراننا ومع البلدان الاخرى في المجتمع العالمي .

تحترم طاجيكستان ميثاق الامم المتحدة وحكم القانون الدولي وتمتثل لهما امتثالا كاملا . إننا نؤيد البرامج البناءة التي تضعها الامم المتحدة لتسوية الصراعات والمشكلات في أنحاء العالم .

ونود أن نعلن أن طاجيكستان قد قامت بتعيين ممثل دائم لدى الامم المتحدة وأنه بدأ الاضطلاع بتأدية مهامه . إننا نعتقد بأن هذا سيسهم في تعزيز روابطنا بالامم المتحدة وبقية العالم .

السيد لونا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اسمحوا لي أن أهنئكم ، السيد الرئيس ، على انتخابكم الذي يرمز إلى روح التجدّد التي تعمر الفترة الحالية من العلاقات الدولية . إن العديد من بلداننا تتطلع إلى أن تحذو حذو بلادكم في جهودها الرامية إلى التغلّب على العقبات وتعميم الحرية الاقتصادية والسياسية وفي أن تغدو جزءا منتجا من النظام العالمي .

إن حكومة بيرو تشاطر هذه الاهداف نفسها ، وتسعى لاستعادة الشرعية والثقة اللتين افتقدتا في الماضي . ومن أجل تحقيق تلك الغاية ، نسعى إلى التحديث وتعزيز الديمقراطية والتنافس الاقتصادي ، وقبل كل شيء نسعى لان تكون أعمالنا مستندة إلى مصالح الاغلبية . وباختصار نحاول أن نشترك في عملية حقيقية تتمثل في إعادة الاعمار وإعادة تحديد الهوية الوطنية .

فالغالبية العظمى من الاعضاء في الامم المتحدة تواجه مشاكل مماثلة ، ولكن لا يمكن عمل أي شيء إذا لم تبدأ المنظمة العمل بوصفها رابطة متعددة الاطراف حقا من الامم ذات السيادة وبحقوق وواجبات متساوية كما نص الميثاق على ذلك . ولتحقيق تلك الغاية يتعيَّن علينا اصلاح الامم المتحدة وجعلها أكثر فعالية ، وبنفس المواظبة والعزيمة اللتين أظهرتهما حكوماتنا في جهودها لإعادة البناء الوطني .

فإضفاء الطابع الديمقراطي من خلال صنع القرار بتوافق الآراء ؛ والاصلاح الإداري ؛ وإيجاد توازن بين مختلف هيئات المنظمة ؛ وتحسين التعاون من أجل التنمية . هذه هي بعض العوامل الحاسمة لمستقبل الامم المتحدة وهيبتها وسلطتها . وعلى البلدان النامية الاضطلاع بالمهمة المستمرة المتمثلة في ضمان الاحترام لمبادئ الامم المتحدة . على أساس هذه المبادئ نفسها ، يتعين على الدول الكبرى أن تحدد مجددا أولوياتها الوطنية الحقيقية . بعدئذ يكون بالإمكان تحديد ولاية يتفق عليها الجانبان يمكن أن توجّه انبعاث الامم المتحدة وتمنع التطرف العشوائي .

إن انهيار الشيوعية لم يعن زوالا تلقائيا لمشاكل العالم ، لكنه قدم للمجتمع العالمي فرحته الاولى خلال خمسين سنة لإعادة توجيه العلاقات الدولية صوب السلم والرفاه . إننا نواجه جهدا هائلا لم يسبق له مثيل يمكن له أن يبدأ الآن في ظروف تبشر بالخير . وإن أسس هذا الجهد المشترك تتمثل في التنمية ؛ حلّ النزاعات بالوسائل السلمية ؛ احترام القانون ، تطبيق الحريات الاساسية الاقتصادية والسياسية . والامم المتحدة هي الآلية الوحيدة المبدعة التي تستطيع أن تضع ذلك موضع التنفيذ . فمن خلال التعاون متعدد الاطراف وحده يكون بالإمكان دمج العمل الجماعي في

احترام السيادة الوطنية دون المناورة للاحتفاظ بالنفوذ الدولي أو لزيادته - مما من شأنه أن يكون أسوأ في عالم خال من الدوافع الايديولوجية أو حتميات الحرب الباردة .

وبالنسبة لبلداننا كمجموعة ، من الحيوي جدا استئناف الحوار بين الشمال والجنوب على أساس واقعي وبنّاء . فلا يمكن معالجة المشاكل العالمية التي تتهدد بقاء البشرية على نحو كاف دون المشاركة النشطة من جانب البلدان النامية . إن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للسياسة متعددة الأطراف هي في صالح جميع الدول الأعضاء . فالتدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة في هذا المجال كانت ناقصة على نحو يسيء لسمعتها .

مع اندحار المواجهة الايديولوجية في فترة ما بعد الحرب ، إن أكثر المشاكل إلحاحا اليوم هي الانكماش الاقتصادي العالمي وما يعقبه من خطر الانعزالية الإقليمية . فالقلق الذي لا داعي له على المسائل الأمنية والسياسية أو النظرة الضيقة للمشاكل العالمية يمكن أن يحجب الدوافع المحافظة والاتجاهات الحمائية الجديدة . مما من شأنه أن يشكل تهديدا بالتدخل الذي لا ضرورة له . فالتهديد الناجم عن انقسام العالم الجديد هذا لا يمكن تبديده إلا إذا اتفقنا جميعا على أن الجوانب المختلفة في علاقات الشمال والجنوب تشكل معا أخطر عامل وأشدّه الحاحا في الأمن الدولي .

بالرغم من ذلك ، تُقرُّ بيرو بأهمية وعجالة صيانة السلم والحيلولة دون اندلاع الصراعات . وإننا على استعداد لتوسيع مشاركتنا التقليدية في عمليات صيانة السلم . إن خطة الأمين العام للسلام تعرض أفكارا مبتكرة كثيرة لمستقبل عمل الأمم المتحدة في هذا المجال ، ونحن نؤيدها تأييدا راسخا .

إن حالة بيرو مثال على العلاقة الوطيدة بين الهيئات الوطنية والإقليمية والعالمية . وفي حالتنا ، إن هذه العلاقة التي كثيرا ما يتناولها منظّرو العلاقات الدولية ، تغدو شيئا أشبه بالنموذج ، لأن بلادي قد عملت على النهوض بمصالحها الوطنية ، واحترام السيادة الوطنية والعمل متعدد الأطراف . بعبارة أخرى تسعى بيرو لأن توفق بين برنامجها السياسي الذي يعالج قابلية خططها الداخلية للتطبيق والشؤون

الخارجية من خلال برنامج اقتصادي ومالي متسق . وعند هذه النقطة في العلاقات الدولية ، لا يمكننا تصور قدرة دولة مثل بيرو على الوجود دون تحقيق التحام بين هذه العوامل الثلاثة . ودون هذا ، من شأننا أن نقع تحت التهديد المستمر بتفتيت السيادة - وهو ما الحق ضررا في أجزاء أخرى من العالم - أو التهديد الناتج عن القيود الشديدة الواقعة على السيادة والناجمة عن الطابع التدخلي للتحديات العالمية الجديدة والعواقب الناتجة عن تعددية الأطراف المتهورة .

وننظر إلى العمل الإقليمي باعتباره وشيق الصلة ، لاننا نعتبر أن مستقبل النظام متعدد الأطراف يرتكز على تطوير منظمات إقليمية جديرة بالثقة . وهذه المنظمات ينبغي أن تضطلع بدور متزايد في النهوض بالديمقراطية ، وفي تعزيز التنمية ، وفي التغلب على النزاعات ، وفي تقديم المعونة الإنسانية وفي صون السلم .

وفي منطقتنا ، تعمل بيرو على ضمان أن تقوم منظمة الدول الأمريكية بالاضطلاع بدور جديد وأن تتجاوز طقوس الخطابة والمقاطعة . وليس في وسعنا مواصلة إلغاء منظمة تمثل نصف الكرة وينبغي أن يرتكز عملها على التضامن ويتعين أن تكون فعالة كي تتمكن من معالجة المسائل الأساسية التي تهدد الديمقراطية والتنمية .

ويمكن تحقيق إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية بعدد من الطرق . وتعتقد بيرو أن أحد أنجع هذه الطرق يتمثل في تعزيز المنظمات الإقليمية ، التي تعد محافل مثالية لمعالجة أية مسألة جوهرية . وجميع الحالات التي تتطلب الآن إجراء سريعا وفعالا هي تركة ديناميات الحرب الباردة . واليوم ، نحن بحاجة إلى حلول ابتكارية تجمع الرؤية العالمية للأمم المتحدة إلى اسهامات الهيئات الاقليمية . وليست هذه مهمة يسيرة ، لأن كلا من النهجين يتطلب توفر الارادة السياسية لدى الدول الاعضاء ؛ ولكن في ضوء الشك في العلاقات الدولية ، يجب أن تتضح هذه الارادة باستمرار في جميع الهيئات التي تلتقي فيها الدول ، كما هو بجلاء حال النطاق العريض للعلاقات الودية التي نتمتع بها داخل منظمتنا .

إن حكومة بيرو تشاطر رغبة حكومة اكوادور ، التي أعرب عنها رئيس ذلك البلد ، السيد دوران بايين ، في بيانه يوم الجمعة الماضي . لقد تكلم عن الحاجة إلى تعزيز التنمية المشتركة بين البلدين . وفي هذا السياق ، ومع مراعاة إيلاء بيرو أولوية لتعزيز روابطها الاخوية مع اكوادور ، تقدم الرئيس البيرتو فوجيموري في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ باقتراح حول الصداقة والتعاون والتكامل . وكان هذا الاقتراح يستهدف إعادة توجيه العلاقات الثنائية لتعبر عن رغبات شعبينا في تقوية علاقات حسن الجوار والتنمية .

وبيرو على اقتناع بأن الرغبة المشتركة في التفاهم المعرب عنها خلال الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس فوجيموري لاكوادور في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، وخلال المقابلة التي أجريت مع الرئيس دوران بايين في كويتو في آب/أغسطس الفائت ، عندما تولى رئاسة اكوادور سيستمر وجودها في الاجتماعات القادمة بين رئيسي الدولتين ، مما سيتيح بصورة تدريجية مواءمة موقفينا وتعميق علاقاتنا .

وكما هو معروف جيدا ، وصلت الأزمة في بيرو إلى حد متطرف بسبب أعمال المجموعات الارهابية ونتيجة لوضعنا الاقتصادي السيء للغاية . ولكن يجب علينا أن نتجنب التفسيرات المبسطة التي تقول ، على سبيل المثال ، إن مشكلتنا مشكلة إثنية تحرض سكانا أصليين ينحدرون من أنكا المهزومة ، على طبقة سياسية تنحدر من الغزاة

الاسبان . وهذا التفسير مثير للفكر وخطي ، ولكنه غير صحيح . فاستغلال الانسان للإنسان حقيقة تاريخية سعت أجيال كثيرة من شعب بيرو الى إلغائها . ولكنه أيضا كفاح للتوفيق بين خصائص البنية المتأصلة في مزيج عميق ومتعدد الاجناس - خصائص قد تتصادم في بعض الاحيان وقد تتشابك في أحيان أخرى تشابكا أخويا في كل أرجاء بيرو ، المجزأة بتضاريسها ، خصائص تجعل بيرو ، من خلال عمق ثقافة الباروك أقدم دولة قومية في جنوب امريكا .

إن مشاكل السلالة المتراكمة على مدى خمسة قرون أدت إلى انهيار اجتماعي يمكن إن يسمى الآن إنهيارا تاريخيا . ويضاف الآن إلى هذا الإرث غير المستقر تحديات جديدة ، تشمل ربع قرن من الركود الاقتصادي والهجرة الداخلية ، بما يرافقها من انفجار ديموغرافي وتكاثر الاحياء الفقيرة السريع ، تتوجت خلال العقد الماضي بالإرهاب المتصل بالمخدرات . ومن الطبيعي تماما أن يسبب ذلك تباعدا ضمني بين الدولة والمجتمع ، ونتيجة لذلك يتصور الناس الدولة - صوابا أو خطأ - عقبة أو عائقا بدلا من تصورها ضامنا لتلبية الحاجات الاساسية للمجتمع .

وفي وجه هذه التحديات ، بُدئ في عام ١٩٩٠ بتنفيذ برنامج طموح وصعب لوضع اقتصاد البلاد وتمويله على أساس أصح ، وقد أوشك هذا البرنامج على تحقيق انتعاش اقتصادي وتجديد جهاز الدولة . وقبل بضعة أيام بلغت استراتيجية مكافحة الإرهاب ذروتها بالقبض على مؤسس المجموعة الإرهابية المسماة "الدرب المضئ" .

إن التوفيق الذي تسعى إليه بيرو الآن بين ثقافة أسلافها ومتطلبات التنافس في الوقت الحديث ليس مستحيلا . فبالإمكان تحقيقه عن طريق تحديث المؤسسات الاقتصادية والعامة وعن طريق استئصال الخوف من خلال الجهود المشتركة بين الدولة والمجتمع لمواجهة الإرهاب . وما يلزم هو ديمقراطية تمثيلية أكثر استجابة لمصالح الشعب العاجلة الحقيقية ، بالاضافة إلى المؤسسات التي يمكن أن تضمن قيام حوار ناجع بين الدولة والمجتمع . ويمكن تحقيق هذ التقدم المدني بنجاح عن طريق برلمان عصري ، ومن خلال الامانة والكفاءة في إقامة العدالة ، ومن خلال الجهود المستمرة التي تبذلها

الطبقات السياسية ، الجديدة منها والتقليدية ، بغية التغلب على مشاكل البلاد في ضوء الواقع لا في ضوء المذهب .

وبيرو ليست الوحيدة التي تمر في هذا المنعطف المعقد . فهي تحظى بتفهم البلدان الاخرى في نصف الكرة الارضية وبتأييد من بلدان في أجزاء أخرى من العالم . إن التفاهم الذي تم التوصل إليه في منظمة الدول الامريكية حول مشاكل بيرو يمثل معلما تاريخيا في عمل تلك المنظمة ويبشر بالخير إزاء ردودها على تحديات المستقبل التي تتسم بالفطنة والدينامية .

إن قرار الاستجابة لطلب بيرو بتقديم الدعم التقني لعملية الانتخابات التي ستجرى في تشرين الثاني/نوفمبر بارسال مراقبين إليها يعبر عن جهد مشترك للقيام بطريقة أكيدة وواضحة بترجمة رغبات شعب وحكومة بيرو في انتخابات برلمان تأسيسي يفضي إلى إعطاء مصداقية مؤسسية لديمقراطيتنا .

إن هوس "الدرب المضيء" لم يقسم بلدنا فحسب بل أقام عدوات بين الدولة والمجتمع ، تدمر الطرفين وتولد ردا شموليا على الازمة الوطنية . فقد بدأت المراحل المختلفة التي مر بها "الدرب المضئ" ، الذي فقد تأثيره التشويقي والخطابي ، باستغلال الثورة الإندية القصيرة العمر والمحصورة نوعا ما ، التي تبعها التجنيد القسري ، مستخدما التخويف والعنف ضد الفلاحين . وفي هذا الصدد ، ونظر لقلة قوة الحركة في المناطق الريفية ، فقد شن هجوما على المدن ، منفذا لاغتيالات رهيبة ضد قادة المدن الحقيقيين وقاذفا للأهداف المدنية .

وخلال المراحل الاخيرة ، استطاع "الدرب المضئ" بالفعل إقامة تحالف غير طبيعي مع القوة الاكبر غير الشرعية وعبر الوطنية في بيرو ، أي تجارة المخدرات . وقد ملأ الفراغ الشعبي المتزايد بعنفه المتطرف ، آخذا أشكال الإرهاب الجديدة إلى أبعد حدود التطرف ومنتقلا من الريف ، حيث لم يستطع أن يضرب بجذوره ، إلى المدينة فيما أطلق عليه "خطوة استراتيجية" لا يديمها سوى العبادة النرجسية لقادتها . لقد كانت هذه المرحلة الأخيرة للعناد الذي يسكر صاحبه بداية النهاية .

ورد المجتمع ، لقد انتقلنا بصمت من الخوف واليأس إلى الاستنكار وبدأنا الهجوم ، مما أدى إلى تهيئة مناخ مؤات للقبض مؤخرا على مؤسس هذه الحركة الخيالية التي تعتبرها بيرو نقيضا لهويتها الوطنية . ولئن كان من الإيغال في التفاؤل أن نقول إننا نقترب من الضوء في نهاية النفق ، فبإمكاننا بالفعل أن نتصور الهواء النقي لعهد أمل جديد .

لقد تغلب شعب بيرو على الشلل واتخذ الآن اجراءات ضد الإرهاب . والآن بعد كشف ممارسات إبادة الجنس وبعد وضع "الدرب المضئ" في وضع حرج بسبب الزخم المجدد للديمقراطية في بيرو ، فإن الجهود التي يبذلها نصف الكرة يجب أن تؤدي إلى التعاون الدولي . وباختصار ، إن ما نحاول أن نفعله هو تشجيع الاندماج الاشد فعالية لبيرو في الاقتصاد العالمي ؛ وفي الوقت ذاته ، يتعين علينا أن نسهم في تحقيق الامن الداخلي في البلاد ، وأن نتعاون في القضاء على العناصر الخارجية التي لا تزال تروج للإرهاب في هذا البلد . وهنا ، بكلمة واحدة ، يكمن التضامن الذي تطلبه بيرو والذي يقتضيه الميثاق منا ، نحن الامم المتحدة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠